مشيخة الأزهر الشريف
من روائع التراث الإسلامي
سلسلة كتب المنطق وعلم الكلام والفلسفة
رقم: (19-18)


مجلس حكماء المسلمين
Muslim Council of Elders

# رسالتان في الموجهات المنطقية:

## (1) رسالة في ضبط الموجهات وتعريفاتها

لخليل بن محمد المغربي المالكي
(المتوفى: ١١٧٧هـ)



## (2) رسالة في بيان القضايا الموجهات

لمحمد عليش المالكي
(المتوفى: ١٢٩٩هـ)

الحكماء للنشر
Alhokama Publishing

رسالتان في الموجهات المنطقية:

(1) رسالة في ضبط الموجهات وتعريفاتها

(2) رسالة في بيان القضايا الموجهات

مشيخة الأزهر الشريف
من روائع التراث الإسلامي
سلسلة كتب المنطق وعلم الكلام والفلسفة
رقم: (19-18)




رسالتان في الموجهات المنطقية:

# (1) رسالة في ضبط الموجهات وتعريفاتها

لخليل بن محمد المغربي المالكي
(المتوفى: ١١٧٧هـ)

# (2) رسالة في بيان القضايا الموجهات

لمحمد عليش المالكي
(المتوفى: ١٢٩٩هـ)






الإمارات العربية المتحدة
ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبوظبي
هاتف: 777 73 30 2 971+
فاكس: 054 12 44 2 971+
البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

لدور الكتب والوثائق القومية:
المالكي، هليل بن محمد المغربي
المالكي، محمد عليش
رسالتان في الموجهات المنطقية
١- رسالة في ضبط الموجهات وتعريفاتها
٢. رسالة في بيان القضايا الموجهات
ط ١- الحكماء للنشر،
1441هـ/ 2020م.
ص ؛ 15 × 22 سم.
عدد الصفحات: 80
1 - المنطق ومناهج البحث
2 - الفلسفة الإسلامية
3 - الفكر الإسلامي
4 - العنوان

**الطبعة الأولى**

1441هـ/ 2020م.

صورة الغلاف الخارجي: منظرٌ للجامع الأزهر الشريف
بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين
.(1807 - 1879) Prisse d Avennes.

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
وائل حسن - هاتف: 1113354001 20+
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

الصَّفُّ الطِّباعِيُّ والتنسيق: حسام صلاح الضرغامي
المراجعة والتدقيق: يحيى زكريا




**(يُباعُ هذا الكِتابُ بسِعر التكلفة وعائدُه مُخَصَّصٌ لطباعةِ كُتُبِ التراث الإسلامي)**

# الفِهرِسُ الإجمَاليّ

* * *

# طَلِيعَةُ الكِتَابِ

هذه هي إحدى حَلَقات سلسلة الموجَّهات المنطقيَّةِ التي نضَعُها بين يدي القارئ؛ خِدمةً وإحياءً لأحد المُهمات من مباحثِ عِلمِ المنطقِ، وتجديدًا لجزءٍ من العقلِ والفكرِ الإسلاميِّ؛ كي تعظُمَ الاستفادةُ من هذه العلومِ، وتكون علومُ الآلاتِ -بحقٍّ- منهجًا يُمَكِّنُنَا من العبورِ إلى طريق نهضَتِنا ورِفعتِنا بالعلومِ والفكرِ والثَّقافَةِ.

ويَعظُم الاهتمامُ بهذا المبحثِ حين نجدُ ثمرتَهُ الكُبرى في عُلومِ المقاصدِ، كعلمِ الكلامِ مثلًا، فنستطيعُ من خلالِهِ الوصولَ إلى حلولٍ جادَّةٍ لكثيرٍ من قضايا علمِ الكلم، وخاصَّةً تلك الَّتي تتعلَّقُ بمشكلاتِ العصرِ.

فإنَّ الموجَّهاتِ لها تأثيرٌ كُلِّيٌّ على نتائجِ الاستدلالِ؛ كما يُبَيِّنُ الدُّكتور إسماعيل عبد العزيز[1]: «فإنَّ منطِقَ الجهةِ يهتمُّ بدراسَةِ العَلاقاتِ الاستدلالِيَّةِ بين القضايا والَّتي ترجِعُ إلى جهاتِها أصلًا؛ ولذلك فإنَّ دِراسةَ هذا المنطقِ تُمكِّنُنا من استنتاجِ التَّمييزِ بين الصِّدقِ الفِعليِّ فحسب والصِّدقِ الضَّروريِّ، وبين الكذبِ والممتنعِ، وهذه التَّمييزات شأنُها شأن التَّمييزِ بين الصِّدقِ والكذبِ، أنَّها تُطَبَّقُ على كُلِّ القضايا بالمثلِ، فمَهما يكن موضوعُ بحثِها، فإنَّ نظرِيَّةَ الاستدلالاتِ الَّتي تعتَمِدُ على صفاتِ القضايا المُوجَّهةِ جزءٌ لا يتجزَّأُ من النَّظرِيَّةِ العامَّةِ للاستدلالِ الصَّحيحِ؛ أي: المنطقِ» ولذلك فقد زادَ المناطقةُ في شُروطِ كُلِّ شكلٍ من الأشكالِ الأربعةِ حين تكونُ القَضِيَّةُ رُبَاعِيَّةً؛ أي: بُيِّنت فيها الجِهةُ.

ولعلَّ من مهمَّات المشتغِلِين بالتُّراثِ اليومَ -إخراج الرَّسائلِ المُفيدَةِ

---

(١) في كتابه: «نظرية الموجَّهات المنطقية»: ٢٠، ٢١.

فِي مِثلِ هذه المباحثِ، والتي تُوفِّرُ جهدًا وتملأ فراغًا شاغرًا في تاريخِ العُلْومِ الإسلاميَّةِ وتطوُّرِها.

ونقدِّم اليوم بين يدي القارئ رِسالتَين نافِعتَين في مبحثِ الموجَّهاتِ، وهما:

١ - «**رسالة في ضبط الموجَّهات وتعريفاتها**» للشيخ خليل المالكي المغربي (ت. ١١٧٧هـ).

٢ - «**رسالة في بيان القضايا الموجَّهات**» للشيخ محمد عِليش المالكي (ت. ١٢٩٩هـ).

أُولَاهما من القرنِ الثاني عشر الهجريِّ، والأخرى من القرنِ الثَّالث عشر الهجريِّ، نحاول من خلالهما أن نبيِّن جهود العلماء في هذين القرنين، اللَّذَين وُصِفَا كثيرًا بالتَّدهورِ والاضمحلالِ العلميِّ.

* * *

الرِّسالةُ الأُولَى:

## رسالةٌ في ضبطِ الموجَّهاتِ وتعريفاتِها

**تأليفُ**

**العلّامةِ الشيخِ**

**خَلِيل المالكيِّ المغربيِّ**

**المتوفَّى سنة: ١١٧٧هـ**

## كلمةٌ عن المؤلف

ذُكِر خليل المغربيُّ في عددٍ من المصادرِ والمراجعِ يرجعُ أقدمُها إلى القرنِ الثاني عشر الهجريِّ؛ إذ ذكره الحُسَينُ الورثيلَّانيُّ (ت. ١١٩٣هـ) مرَّتَين في «**رحلتِه**»[1]؛ وفي القرنِ الثَّالثَ عشَرَ تَرجمَ له مُحمَّد مُرتضَى الزَّبيديُّ (ت. ١٢٠٥هـ) في «**مُعجَمه المُختصِّ**»[2]، كما تَرجمَ له كذلك في «**وصلِ أسانيدِ جُملةٍ من عُلماءِ الجامعِ الأزهرِ وتراجِمِهم**».

وعلى المصدرِ الأخيرِ اعتمد المُراديُّ -الذي ترجَمَ له مرَّتَين في «**سِلك الدُّررِ**»[3] - في إيرادِ التَّرجمةِ الأولى التي اعتمدَ عليه فيها اعتمادًا كُلِّيًّا؛ حتَّى إنَّ الزَّبيديَّ قد أخطأ سهوًا في تاريخِ وفاتِه، فنقل المُراديُّ ذلك الخطأَ أيضًا دونَ تمحيصٍ، وسيأتي بيانُ ذلك في موضعِه.

أمَّا في التَّرجمةِ الثَّانيةِ -التي ظنَّ فيها أنَّه يذكر شخصًا آخر غيره- فقد انفرد بذِكرِ شَيخٍ له لم يذكره الزَّبيديُّ، وكذلك ذكر عمره التقريبيَّ عند وفاته- مع أنَّه أخطأ في تاريخها ثانيةً، ولم يلتفِت إلي هذه التَّرجَمةِ مَن نقل عن المراديِّ سوى صاحب «**اليواقيت الثَّمينة**».

وأتى الجَبَرتيُّ (ت. ١٢٤٠هـ) بعد ذلك في «**عجائبِ الآثار**»[4] فسَلخَ التَّرجمةَ من مُعجَمِ الزَّبيديِّ دونَ الإشارةِ إلى مصدرِ النَّقلِ -ولو أنَّه صَوَّب فيها وهمًا وقَعَ فيها جاء سَبقَ قلمٍ من الزَّبيديِّ- كما انفرد بتراجِمَ لأغلَبِ تلاميذِه الَّذين نذكرهم في أماكِنِهم.

---

(١) «الرحلة الورثيلانية- نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار»: ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٤.

(٢) «المعجم المختص»: ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) «سلك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر»: ٢/ ١٠١، ١٠٢.

(٤) «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»: (طبعة دار الكتب) ١/ ٤٢٤، ٤٢٥.

وأغلب المصادرِ التي ذكرت صاحبَنا بعد ذلك إنَّما هي مُستقاةٌ من المرادي والجبرتي.

ونحاول من خلال هذه المصادر إنشاء ترجمة مختصرة تُعرِّفُ بالشيخ خليل وحياته العلمية وشيوخه وتلامذته وأثره العلمي.

**اسمه، وكُنيتُه، ومذهبه الفقهي:**

خليل بن محمد -الملقَّب بشمس الدِّين- أبو المُرشِد[١]، المغربي الأصل، المصري المولد والدار[٢]. وهو مالكيُّ المذهب.

**حياته العلميَّة وشيوخه:**

قَدِمَ المؤلِّف من بلدته إلى القاهرةِ، آخِذًا عن المُتصدِّرين بها، ومُقبِلًا على تحصيلِ المعارِفِ والعُلُومِ حتَّى أدرك منها المروم، واستكمل هلال معارفه وأبدر، وفاق أقرانَه في التَّحقيقات واشتهر، وبرع وفضُل، ودرَّس وأفاد[٣].

ومن شيوخه الذين حضر دروسهم وروى عنهم -مُرتَّبين على تواريخ وفياتهم:

١- علي بن علي الحنفي الحسني السِّيواسيُّ الضرير الشهير بـ «إسكندر» (ت.

---

(١) وردت هذه الكُنية في نهاية النموذج الذي أثبت فيه الزركلي صورة خطه، ووردت كذلك في أكثر من كِتاب له؛ ولكن كنَّاه المُرادي والبيطار والطبَّاخ بأبي الصفا، ومخلوف بأبي المودَّة، ولا اعتبار لكلامهم في ذلك لعدم ورود ما قالوه بخطِّه؛ بينما كنَّاه البغدادي في كتابيه بأبي الرُّشد؛ تصحيفًا من أبي المُرشِد.

(٢) وفي هدية العارفين: «خليل بن مرشد» تحريف، والصواب ماذكره الزبيدي في المعجم: ١/ ٢٢٣، ووصل الأسانيد»: ٩٤أ؛ ونقله عنه المُراديِّ في «السِّلك»: ٢/ ١٠١؛ والجبرتي في «عجائب الآثار»: ١/ ٤٢٤ (ط. دار الكتب)، ١/ ٣٠١ (ط. القدس المحتلة) وكل مَن نقل عن الأخيرَين.

(٣) كُتِبت هذه الفقرة ممَّا قاله الزَّبيدي في «المعجم»: ٢٢٣ والمُرادي في «السِّلك»: ٢/ ١٠٢ في بداية ترجمتَيهما للمؤلِّف.

١١٤٦هـ أو ١١٤٨هـ).

٢- سالم بن أحمد النَّفَراوي الأزهري الضرير (ت. ١١٦٨هـ).

٣- محمد بن محمد المالكي الحسني، المعروف بالسَّيِّد البُليدي (ت. ١١٧٦هـ).

٤- أحمد بن عبد الفتاح المجيري الملَّوي (ت. ١١٨١هـ).

**تلاميذه، ومَن رووا عنه وأجازهم:**

انتفع بالمؤلِّفِ جماعة كثيرون من أهل عصرِه.

فممَّن اشتغلوا عليه وحضروا دروسه ورووا عنه أو لم يرووا:

١- محمد بن إسماعيل المالكي، النَّفَراويُّ (ت. ١١٨٥هـ).

٢- إسماعيل بن أحمد الحنفي (ت. ١١٩٢هـ).

٣- محمد بن عُبادة المالكي، الشَّهير بابن بري العَدَويِّ (ت. ١١٩٣هـ).

٤- الحُسيَن بن محمد السعيد المالكي الورثيلَّاني (ت. ١١٩٣هـ).

٥- محمد بن موسى المالكي الجناجي المعروف بالشافعي (ت. ١٢٠٠هـ).

٦- أحمد بن عمَّار المالكي الجزائري (ت. بعد ١٢٠٥هـ).

٧- محمد بن علي الصبَّان الشافعي (ت. ١٢٠٦هـ).

٨- منصور بن مصطفى الحنفي السرميني (ت. ١٢٠٧هـ).

٩- محمد بن أحمد الشافعي الخالدي الأزهري، الشَّهير بابن الجوهري الصغير (ت. ١٢١٥هـ).

١٠- أبو الأنوار شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، الشهير بابن عارفين (ت. ١٢٢٨هـ) شيخ السَّجادةِ الوفائيَّةِ.

**مؤلَّفاته:**

١- «**بُغية الإرادات بشرح المقولات**»[١].

٢- «**رسالة في ضبط الموجَّهات وتعريفاتها**» وهو كتابنا الذي نقدِّمه هنا بين يدي الباحثين.

٣- «**شرح على الحفيدة**»[٢].

٤- «**شرف الموضوع ببيان معنى الموضوع**»[٣].

٥- «**مُخدرَّات الفهوم فيما يتعلَّق بالتَّراجم والعلوم**»[٤].

٦- **تعليق على حديث** «من قام رمضان»[٥].

٧- «**ختم على رسالة أبي الليث السنرقندي**»[٦].

**وفاتُه:**

أكرم الله تعالى المؤلِّف بأداء فريضة الحج في ١١٧٦هـ، وبينما هو عائد إلى مصر دهمته منيته يوم الخميس ٢٥ المحرَّم ١١٧٧هـ في مكان يسمَّى «أكرى» ودُفن به- عن نحو ٦٠ سنة.

---

(١) نشره سعيد فودة مع بعض التعليقات اليسيرة في آخر كتابه «كفاية الساعي في فهم مقولات السُّجاعي» بدار النُّور للدراسات والنشر في عمَّان- ٢٠١١م.

(٢) له نسخةٌ وحيدةٌ بالمكتبة الأزهرية، برقم ٤ توحيد (١٠١) رسالة رقم ١ ضِمن مجموع.

(٣) وله نسخة بالمكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف بالقاهرة: ورقمها العامُّ فيها ٣٠٤٤ (رسالة رقم ٦) ونسخة أخرى بالمكتبة الوطنية بباريس، في ٤ ورقات ضمن مجموع يحمل رقم ٢٣٧٧، رسالة رقم: ٣ (من الورقة ١٨٣ إلى الورقة ١٨٦).

(٤) له نسخة في مكتبة الأزهر الشريف، برقم ٢٤٢٣ معارف عامَّة (٤٣١٤٣) وأخرى في دار الكتب المصرية داخل المجموع رقم (٢٣٠ مجاميع) وهي رسالة رقم ١، ونسخ أخرى.

(٥) له نسخة بدار الكتب المصرية برقم: (٦) حديث تيمور.

(٦) له نسخة بالمكتبة البارونية بجزيرة جرباتبونس.

## المدخلُ إلى رِسالةِ الشَّيخِ خَليل المغربيّ

## في ضبطِ الموجَّهات وتعريفاتها

وُضِعَت هذه الرِّسالةُ جمعًا لقضايا الموجَّهات، وضبطًا لها بطريقَةِ حصرِهَا عن طريقِ الجهاتِ الأربعِ، وهي الضَّرورةُ والدَّوامُ والإطلاقُ والإمكانُ.

**نِسبةُ الرِّسالةِ للمؤلِّفِ:**

ثبتَ عندنا صِحَّةُ نسبةِ الرِّسالةِ للشَّيخِ خليل المغربيِّ - رَحِمَهُ اللهُ من عِدَّةِ وجوهٍ:

١- وضَّح المؤلِّفُ في صدرِ الرِّسالةِ نسبتها إلى نفسه، حيث قال: «فيقول الحقيرُ خليلٌ المالكيُّ -غفر الله له الذُّنوب، وبلَّغه في أُخراه كُلَّ مرغُوب- قد سألني...»، وهي نسبةٌ قاطِعةٌ، وقد وجدت هذِهِ الدِّيباجة أو ما يماثِلُها فيما طالعناه من مؤلَّفاته الأُخرى.

٢- نِسبةُ الرِّسالةِ للشَّيخِ خليل - رَحِمَهُ اللهُ في فهارسِ المخطوطات، كما في «**فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشَّريف**»[١].

٣- لم يدَّعِ أحدٌ نسبةَ هذه الرِّسالةِ إلى غير الشَّيخ خليل المغربيِّ.

٤- جاء في آخر الرِّسالة إشارةٌ إلى أحدِ مشايخِ الشَّيخِ خليل - رَحِمَهُ اللهُ وهو الشَّيخ شِهاب الدِّين أحمد الملَّوِي (ت. ١١٨١هـ) عندما لفتَ النَّظرَ إلى النِّسبِ بين القضايا الموجَّهات، فأحالنا إلى مؤلَّف شيخِهِ.

٥- وجود تملُّك للشَّيخِ حسن الجبرتي الحنفي (ت. ١١٨٨هـ) على النُّسخةِ المحفوظةِ بدارِ الكُتبِ المصرِيَّةِ، وهي عبارةٌ عن مجموعٍ يحتوي على

(١) ١٣/ ١٨٢، ١٨٧.

كتابِ «**مخدَّرات الفهوم فيما يتعلَّق بالتراجم والعلوم**»، ويليه «**رسالة في ضبط الموجَّهات وتعريفاتها**»، ونسب كلاهما للمؤلِّفِ، وقد نسب الشيخ حسن العطَّار (ت. ١٢٥٠هـ) كتاب «**مخدرات الفهوم**» إلى الشيخِ خليل المغربيِّ في حاشيتِهِ على نسخته الخاصَّة من «**عجائب الآثار**»[١].

**سبب تأليفِ الرِّسالةِ:**

ذكر صاحبُ الرِّسالةِ - رَحِمَهُ اللهُ أنَّ بعضَ من أقرأه مختصرَ الإمامِ السنوسيِّ من مشايخِهِ، سألَهُ أن يُشيرَ إلى ضبطِ الموجَّهاتِ مع تعريفِها موضِّحًا لها؛ لكي تسهلَ على طلبةِ العلم فيُحسِنوا فَهمَها؛ فأجابَهُ بهذِه الرِّسالةِ اللَّطيفة، جامعًا فيها للجهاتِ مع بيان القضايا وذكر تعاريفِها.

ولعلَّ صاحبَ الرِّسالةِ كان من الطُّلابِ النَّابهين، الذين صاروا من مُعيدِي الدَّرس الَّذين يختارُهم الشَّيخُ من بين طلبَتِهِ، كي يُعِينُوا غيرهم من إخوانِهم من طلبةِ العِلمِ؛ فتأهَّل لأن يجمعَ هذا المبحثَ الدَّقيقَ في هذه الرِّسالةِ اللَّطيفةِ.

**لمحةٌ حول منهجِ الرِّسالةِ:**

أرادَ الشَّيخُ خليل - رَحِمَهُ اللهُ في هذه الرِّسالةِ أن يُبَيِّن ما ينضبِطُ به مبحثُ الموجَّهاتِ، بحيثُ يدرِكُ كلُّ من أراد الاطِّلاعَ على هذا المبحث أصولَ الموجَّهات، ثم ما يترتَّب على هذه الأصولِ من قضايا، وطريقةَ حصرِها؛ فيتمكَّنُ القارئُ والباحثُ بهذه النَّظرةِ الشُّموليَّةِ من أن يكون أكثرَ دِقَّةً في فَهمِ جهاتِ القضايا، ويعرفُ أصلَ كلِّ قضيةٍ من القضايا الموجَّهات؛ فيستعينُ بذلك على الاستفادة من هذا المبحث في غيره من العلوم، وتنعقد في ذهنِهِ الصِّلاتُ

---

(١) وقد طبعت حواشي العطَّار على «عجائب الآثار» مع طبعة القدس المحتلَّة: ١/ ٣٠١.

والرَّوابِطُ بين هذا المبحث وغيرِهِ من العلومِ والقضايا.

وقد شرع الشَّيخُ في الرِّسالة ببيانِ الفرقِ الدَّقيقِ بين النِّسبةِ والحكمِ في القضِيَّةِ المنطِقِيَّةِ، وبيَّن أنَّ الجهات إنَّما تتعلَّقُ بالحكمِ من حيث كيفيَّتُه في نفسِ الأمرِ.

ثمَّ انتقلَ الشَّيخُ إلى بيانِ أنواعِ هذه الكيفيةِ، وحصرها في أربعةِ أنواعٍ، وهي الضَّرورةُ، والدَّوامُ، والإطلاقُ، والإمكانُ، ثمَّ ذكرَ ما يدخل في كلِّ جهةٍ من هذه الجهاتِ من القضايا، حتَّى عدَّ القضايا الموجَّهة تسعةَ عشرَ.

وقد جمع المؤلِّفُ ذكرَ تعريف القضايا مع بيان ما يدخل تحت كُلِّ جهة، ولمَّا فرغ من ذكرِ القضايا بيَّن ضابطَ البسائطِ منها والمركبات، ثمَّ أحالنا إلى مؤلَّف شيخِهِ الشِّهابِ الملَّوي للتَّعرُّفِ على النِّسبِ بين تلك القضايا.

**مصادر المؤلِّف:**

يُعَدُّ المصدرُ الأمُّ لهذه الرِّسالةِ «**مختصر الإمام السنوسي**» في فنِّ المنطق، فإنَّ هذه الرِّسالةَ إنَّما هي ثمرة لقراءَتِهِ، وكذلك جاءت طريقةُ جمعها موافقةً لطريقة الشَّيخِ السَّنوسي، الذي حصرها في تسعَ عشرةَ موجَّهةً، فقال في نهاية الكلام على القضايا الموجَّهات[1]: «فمجموع القضايا الموجَّهة تسعة عشر».

* * *

(١) «مختصر السنوسي في المنطق»: ٩٤.

## وصفُ النُسَخِ المُعتمدَة

اعتمدنا في قراءة هذه الرِّسالة على ثلاثِ نُسَخٍ خطِّيَّةٍ، وهي:

**النُّسخة الأولى (ن):**

وهي النُّسخةُ المحفوظةُ بمكتبة الأزهر الشريف، برقم: ٣١١٧ منطق/ ١٣٤٠٩٣ إسكندرية[١].

وهي نسخةٌ في ثلاث ورقات، مِسطرةُ الصفحة خمسةٌ وعشرون سَطرًا[٢]، يقعُ في كل سطرٍ قرابةَ ثمانِ كلماتٍ، ومقاس كلِّ ورقة منها ٥, ٢٢×١٩ سم.

وكتب على صفحةِ العنوان ما يلي: «هذه رسالةٌ في ضبطِ الموجَّهات وتعريفاتها للعلَّامةِ الشَّيخ خليل المالكيِّ».

ولم يأت في آخرها شيءٌ عن النَّاسخِ ولا تاريخِ نسخِها، بل أهملَ النَّاسخُ ذكرَ ذلك كلِّه.

وخطُّها واضحٌ، وإن كان غيرَ منسَّق، وكتب على حواشيها أمثلة موضِّحة للقضايا الموجَّهة التي ذكرها المؤلِّف، وقد أثبتنا كُلَّ هذه الحواشي في مواضعها من الرِّسالة.

**النُّسخة الثانية (م):**

وهي النُّسخةُ المحفوظةُ أيضًا بمكتبة الأزهر الشَّريف، برقم: ٢٨٣٤ منطق/ ١٢٩٨٣٠ طنطا، رسالة رقم ٢: [٣].

---

(١) انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٣/ ١٨٧.

(٢) وقد صُحِّفَ عدد الأسطر في «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٣/ ١٨٧ إلى ١٥ بدلًا من ٢٥.

(٣) «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٣/ ١٨٢.

وقد جاءت في ورقة واحدة بوجهيها (الورقة ١٨)، مِسطرةُ الصَّفحةِ ثلاثةٌ وعشرون سطرًا تقريبًا، في كلِّ سطرٍ قرابةُ ثلاثَ عشرة كلِمة، ومقاس الورقة ٢٣×١٦ سم.

وهي حسنةُ الخطِّ، ميَّز فيها النَّاسخ أسماءَ القضايا باللَّونِ الأحمرِ.

وقد وقع فيها تصحيفٌ في كلمتين، وهما: «الدَّائمة»، حيث كتبت «اللادائمة»، وكذلك كلمة: «سلبه»، حيث كتبت «سالبه» في كُلِّ مواضع الكلمتين.

**النُّسخة الثالثة (ك):**

وهي النُّسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية، برقم: ٢٣٠ مجاميع[١].

وهي عبارة عن مجموع يحتوي على كتابين للشَّيخ خليل، وهما:

١ - «**مخدرات الفهوم فيما يتعلَّق بالتَّراجم والعلوم**».

٢ - «**رسالة في ضبط الموجَّهات وتعريفاتها**».

وعليها تملُّكٌ نصُّهُ: «في ملكِ الفقيرِ إلى اللهِ تعالى حسن الجبرتي الحنفي، عفا الله عنه».

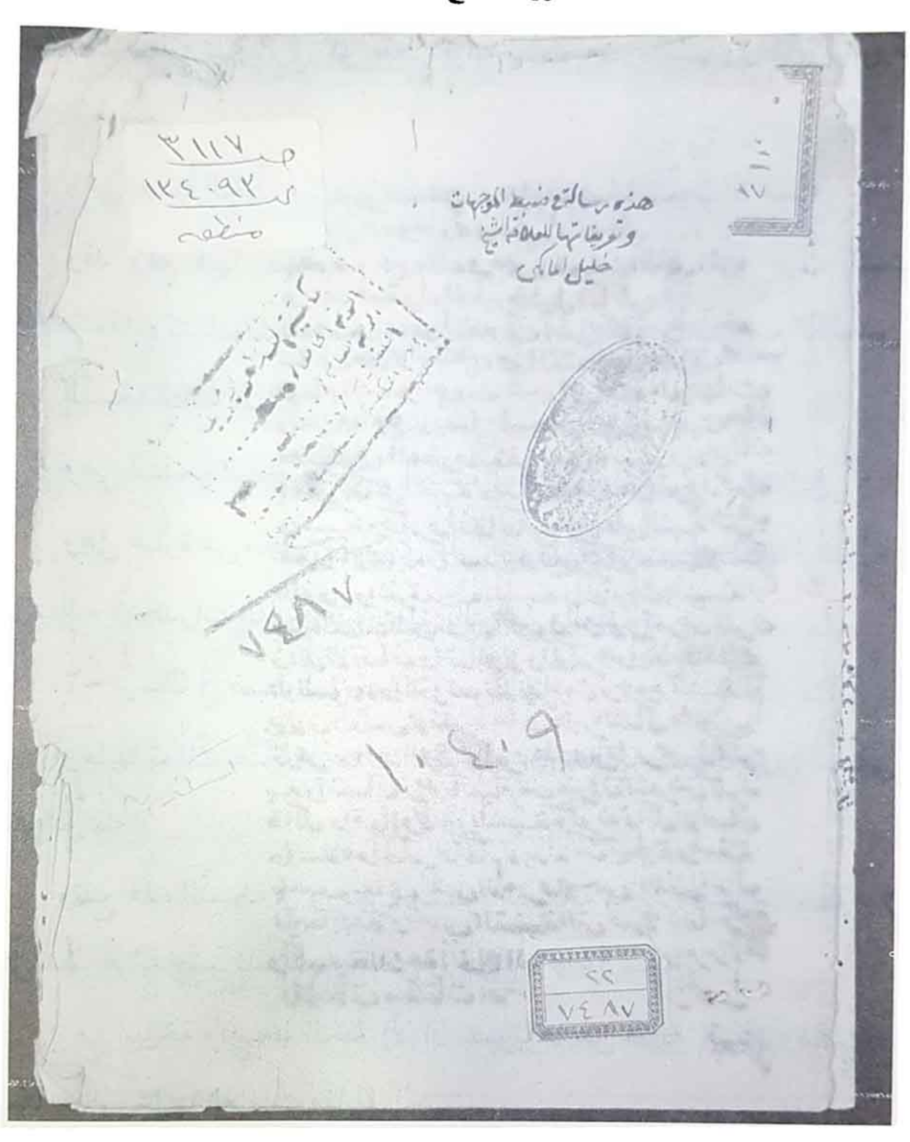
وتقع هذه النُّسخة في ورقتين، مِسطرة الصفحة واحد وعشرون سطرًا، في كلِّ سطرٍ قرابة عشر كلمات، ومقاس ورقتها ٢١×١٥ سم.

وهي نسخة واضحة الخطِّ إلَّا أن تصويرها عن طريق الميكروفيلم جاء سيِّئًا جدًّا، وعليها علامات مقابلة.

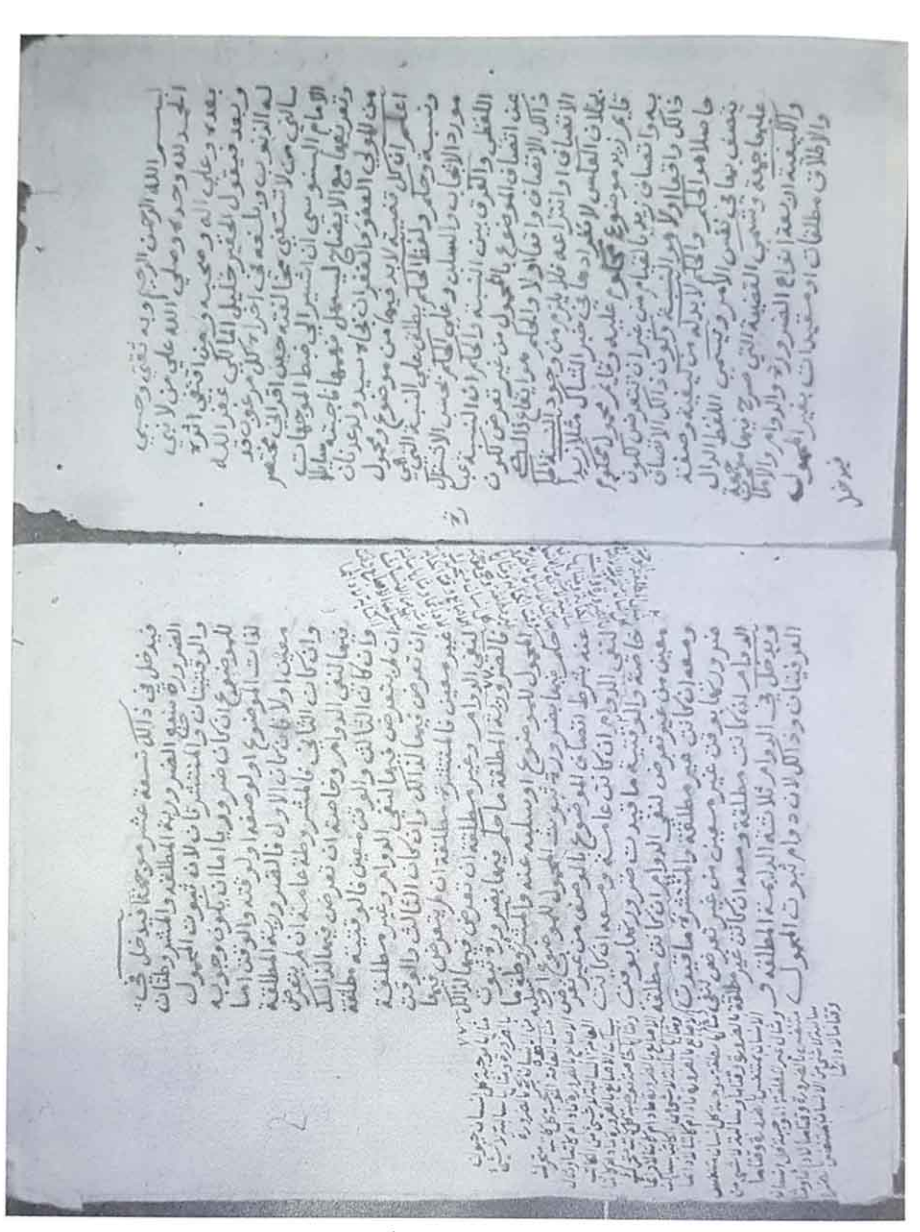
* * *

(١) انظر: «فهرس المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية» (مجاميع): ٢/ ٦١٣.

## صور النسخ المعتمدة


هذه رسالة في ضبط الموجهات
وتعريفاتها للعلامة الشيخ
خليل المالكي

**صورة الغلاف من النُّسخة (ن)**



**اللوحة الأولى من النُسخة (ن)**

الموضوع اما ان يكون لذات الموضوع او لوصفه
فان كان الاول فالدائمة المطلقة وان كان الثاني
فالعرفية العامة ان لم يتعرض فيها لنفي الدوام
والخاصة ان تعرض فيها لذلك فالدائمة المطلقة
ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه ما دامت ذات الموضوع والعرفية ما حكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بشرط اتصاف الموضوع بوصفه من غير تعرض لنفي
الدوام ان كانت عامة ومعه ان كانت خاصة
ويدخل في الامكان خمس الممكنة العامة والخاصة
والوقتية والدائمة والحينية لانه اما ان يحكم
فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف
للحكم فقط او عنه وعن الموافق فان كان الثاني
فالخاصة وان كان الاول فان لم يقيد الامكان
بشيء فالعامة وان قيد فالتقييد اما بوقت
معين فالوقتية او بدوام فالدائمة او بحين وصف
الموضوع فالحينية فالممكنة العامة ما حكم فيها
بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والخاصة
ما حكم فيها بذلك عن المخالف والموافق والممكنة
الوقتية ما قيد امكانها بوقت معين والممكنة
الدائمة ما قيد امكانها بالدوام والممكنة
الحينية ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع
ويدخل في الاطلاق اربعة المطلقة العامة
والوجوديتان والحينية المطلقة وذلك لانه
ثبوت المحمول للموضوع ان كان فعليا اما

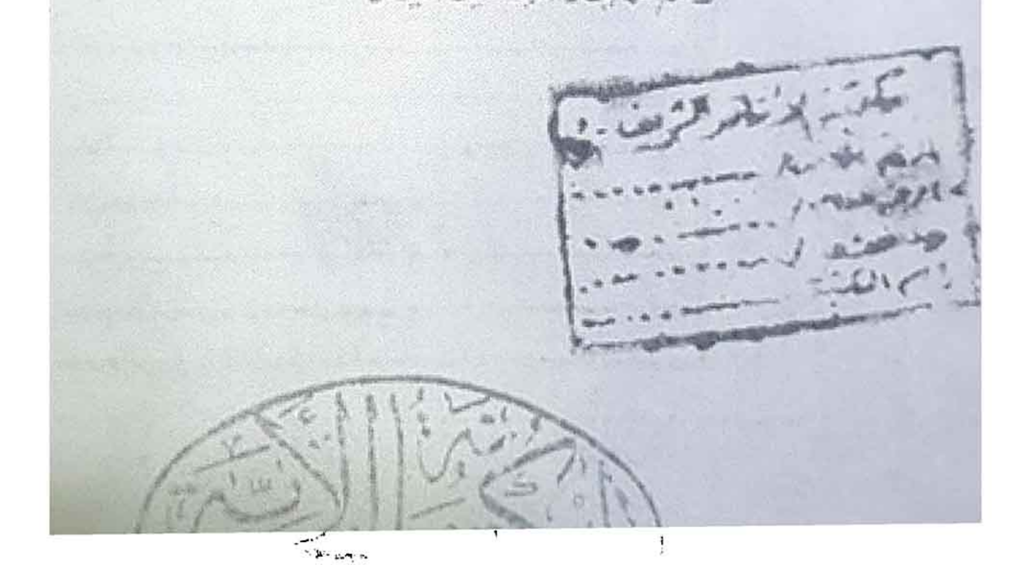
اما بلاقيد

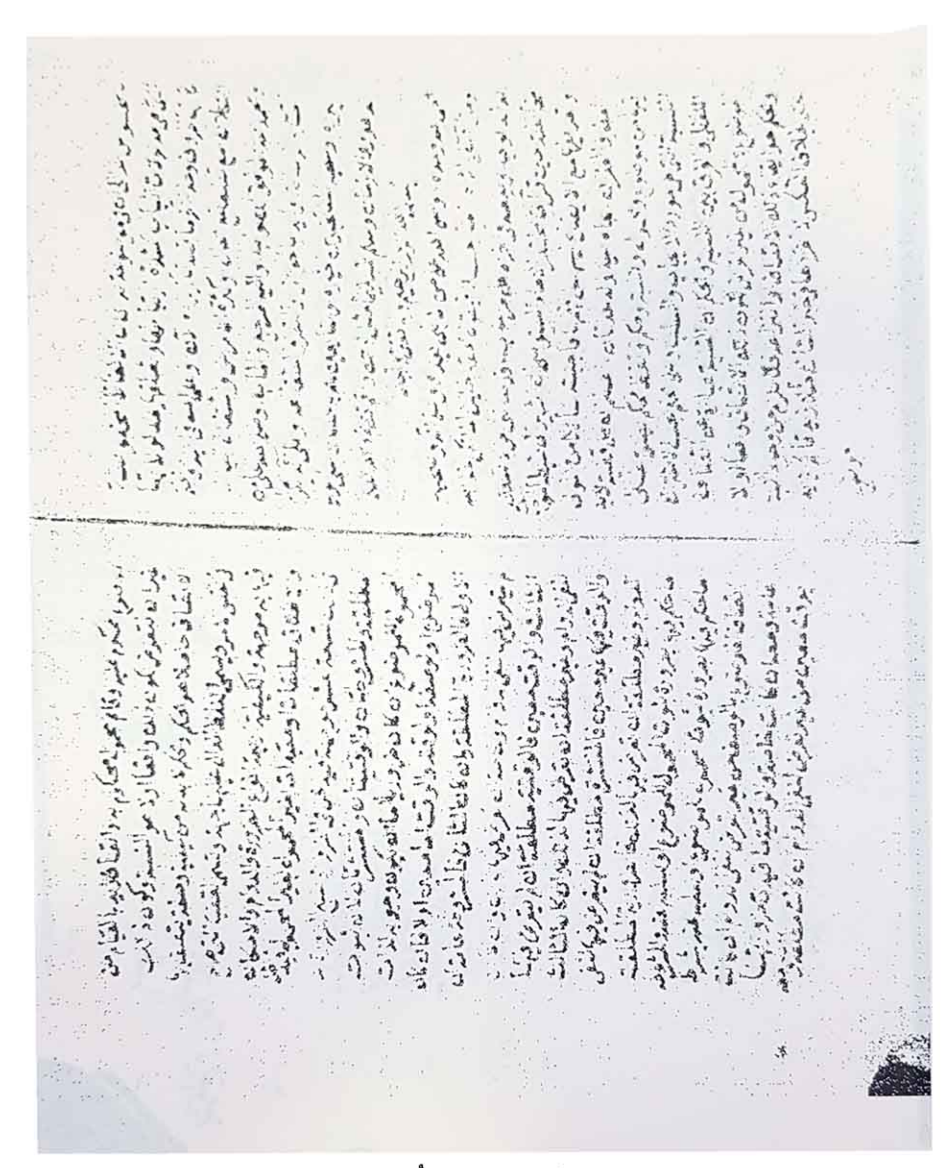
بلا قيد او بتقييد نفي الدوام او بتقييد نفي الضرورة
او بتقييد حين وصف الموضوع فان كان الاول
فالمطلقة العامة او الثاني فالوجودية اللادائمة
او الثالث فالوجودية اللاضرورية والرابع
فالمطلقة الحينية فالمطلقة العامة ما حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بالفعل والوجودية اللادائمة مثل ما قبلها مع
قيد اللادوام والوجودية اللاضرورية مثل
الاولى مع قيد اللاضرورة والمطلقة الحينية مثل
الاولى مع قيد الحين والبسيط من هذه الموجهات
كلها ما ليس فيه لا كذا ولا خاصة ممكنة والمركب
ما عدا ذلك وقد اشار الى ذلك ابن مرزوق
بقوله وما حوى من القضايا الا كذا او خص امكان مركبا
وما عري عن ذين فالبسيط فادع لمن قربه بانشيط
واما النسبة بين تلك القضايا فليس هذا
محله وافرده شيخنا مؤلف وهذه
اشارة لطيفة الى ضبطها وتعريفها مع
تكرار تسهيلا للفهم بلغنا الله المراد الى
وجهه يوم التناد بجاه سيد العباد صلى الله
عليه وسلم تمت بحمد الله وعونه وحسن

توفيقه وصلى الله على
من لا نبي بعده وعلى
اله وصحبه
ومن قفى اثره
تسليما كثيرا

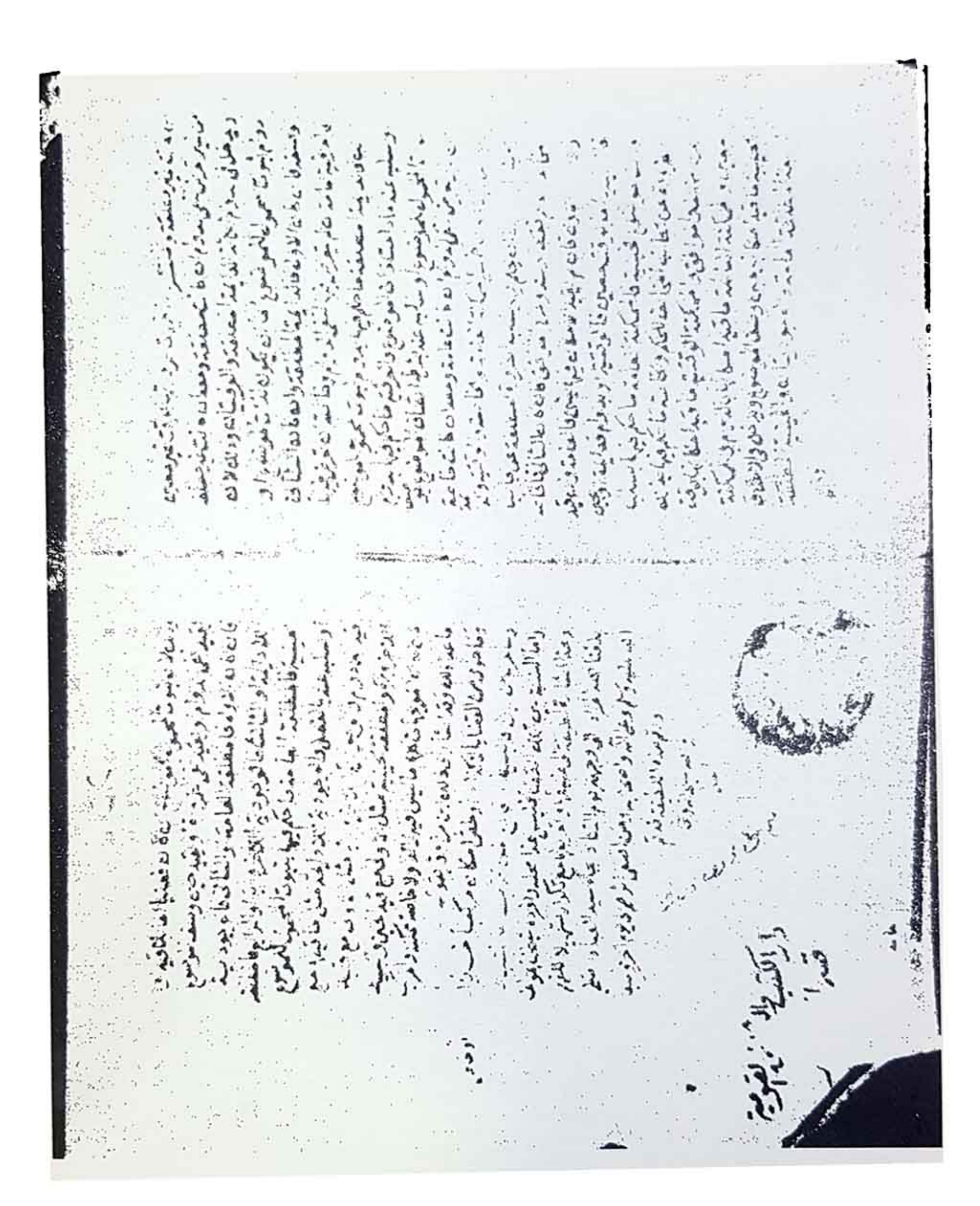
اللوحة الأولى من النُّسخة (م)

ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع ويدخل في الاطلاقي اربعة
المطلقة العامة والوجوديتان والحينية المطلقة وذلك لان ثبوت
المحمول للموضوع ان كان فعليا اما بلا قيد او بقيد نفي الدوام او بقيد
نفي الضرورة او بقيد حين وصف الموضوع فان كان الاول فالمطلقة العامة
او الثاني فالوجودية اللادائمة او الثالث فالوجودية اللاضرورية او
الرابع فالمطلقة الحينية فالمطلقة العامة ما حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بالفعل والوجودية اللادائمة مثل ما قبلها
مع قيد اللادوام والوجودية اللاضرورية مثل الاولى مع قيد اللاضرورة
والمطلقة الحينية مثل الاولى مع قيد الحين والبسيط من هذه الموجهات كلها
ما ليس فيه لا كدا ولا خاصة ممكنة والمركب ما عدى ذلك وقد اشار
الي ذلك ابن مرزوق بقوله ه وما حوى من القضايا لا كدا او خصص
امكان مركبا عداه وما عري من ذين فالبسيط ه فادع لمن قرب بالتبسط
واما النسبة بين تلك القضايا فليس هذا محله وافرده شيخنا بمؤلف وهذه
اشارة لطيفة الي ضبطها وتعريفها مع تكرار تسهيلا للفهم بلغنا الله المراد
الي وجهه يوم التناد بجاه سيد العباد صلى الله عليه وعلى اله واصحابه
وسلم اجمعين ه امين امين امين ه





اللوحة الأولى من النُّسخة (ك)



اللوحة الأخيرة من النُّسخة (ك)

## نُسخٌ لم نعتمد عليها:

اكتفينا في قراءة الكتابِ بهذه النُّسخِ الثَّلاثِ، إلَّا أنَّنا أثناء بحثنا عثرنا على نسختين أخريين، وهما:

**الأولى:**

هي النُّسخةُ المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية ضمن مجموع به ٣ مؤلَّفات في ٣٠ ورقة هي الرسالة الثالثة منه، وهي في ورقتَين (٢٩، ٣٠) كُتِبتا في ١١٨٦هـ، ومقاس الورقة الواحدة ٧,١٥ × ١,٢١ سم، ومسطرتها تتراوح بين ٢٤، ٢٨ سطرًا[١].

ومن هذه النسخة توجد نسخة مصورة في مكتبة بلقاسم ضيف الخاصَّة، وقد قال عنها: «رسالة نادرة في ضبط مختصر الإمام السنوسي حول الموجَّهات وتفريعها -مع الإيضاح- ليسهل فهمها».

**الثَّانية:**

هي النُّسخة المحفوظة ضمن مخطوطات الزَّاوِيَةِ القاسِمِيَّةِ بزاوية الهاملِ الَّتي تقعُ في مدينة بو سعادة بولاية المسيلة الجزائرية[٢].

* * *

(١) «الفهرس العام لمخطوطات المكتبات العامَّة في فرنسا- الجزائر»: ٢١٠.

(٢) «فهرس مخطوطات المكتبة القاسمية- جرد فهرسة مخطوطات بعض خزائن القاسميِّين»: ٣٧ (حرف الضاد، برقم ٤٢٦).

**منهجُنا في قراءة الرِّسالةِ والتَّعليقِ عليها:**

١- نسخُ النَّصِ مع ضبطِ ما قد يُشكِلُ؛ إعانةً للقارئِ على حسنِ فَهمِ المعاني، وخاصَّة في مثل هذه المباحثِ الَّتي قد تصعب على طلبةِ العلم فضلًا عن القارئِ العاديِّ.

٢- تقسيمُ الرِّسالة إلى فقراتٍ مراعاةً للمعاني الَّتي أرادها المؤلِّفُ، ووضعُ علامات التَّرقيمِ في موضعها المناسبِ، لتكون مُعينةً على حُسنِ الفهمِ عن المؤلِّفِ.

٣- أثبتنا فروقَ النُّسَخِ في الحواشي إلَّا ما كان من كلمَتَي: «الدَّائِمة» و«سَلبِه»، فقد صُحِّفت في نسخة (م) إلى: «اللادائمة» و«سالبه»، في كل مواضعهما، فقد أهملنا ذكر هذا الفرق في موضعه اكتفاءً بهذه الإشارة.

٤- أثبتنا كذلك ما وجدناه على حاشية نسخة (ن) من أمثلةٍ متعلِّقةٍ بالقضايا الموجَّهة محل الشرح؛ كي تكمل بها فائدة الرِّسالة.

٥- اعتمدنا في توثيقِ نصِّ الرِّسالة على كتابين أساسِيَّين، أوَّلُهما: «**النَّجاة**» لابن سينا (ت. ٤٢٨هـ) بوصفِهِ مِثالًا على كُتُبِ المتقدِّمين؛ وذلك محاولَةً للرَّبطِ بين كُتبِ المتقدِّمين وكتب المتأخِّرين، والاطِّلاع على فكرِهِم والاستفادة منه، وثانيهُما: «**اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات**» للعلَّامة شهاب الدِّين أحمد الملَّوي (ت. ١١٨١هـ) وهو شيخُ المؤلِّف، فله أثرٌ كبيرٌ عليه، وعلى تكوينِهِ الفكريِّ.

٦- ترجمنا لصاحب الرِّسالةِ ترجمةً موجزة، مع الاهتمام فيها بشيوخِهِ الَّذين أخذَ عنهم وكوَّنُوا عقلَهُ وفِكرَهُ، وكذلك الاهتمام بآثارِهِ الفكريَّةِ، وما تركَهُ لنا من مؤلَّفاتٍ.

**وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**

نصُّ الرِّسالة:

## رسالةٌ في ضبطِ الموجَّهاتِ وتعريفاتِها

تأليفُ

العلَّامةِ الشيخِ

خَلِيل المالكيِّ المغربيِّ

المتوفَّى سنة: ١١٧٧هـ

# [مقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

## وبه ثقتي وحسبي[1]

الحمد لله وحدَهُ، وصلَّى الله على مَن لا نبيَّ بعده، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن اقتفى أثَرَهُ.

وبعدُ[2]؛ فيقول الحقيرُ خليل المالكيُّ -غفر الله له الذُّنوب، وبلَّغه في أُخراه كُلَّ مرغُوب- قد سألني مَن لا تسعني مُخالَفتُه حين أقرأني[3] مُختصَرَ الإمام السَّنوسيِّ[4]: أن أُشير إلى ضبطِ الموجَّهاتِ وتعريفِها مع الإيضاحِ ليَسهُل فهمُها؛ فأجبته سائلًا من المولى العفوَ والغُفرانَ بجاهِ سيِّدِ ولد عدنانَ.

* * *

(١) «وبه ثقتي وحسبي» سقط من م. وفي: ك: «وبه ثقتي ورجائي»

(٢) م، ك: «أما بعد».

(٣) ك: «قراءتي».

(٤) هو الشيخ العلامة محمد بن يوسف السنوسي الحسني التِّلمساني، صاحب التَّصانيف الشَّهيرة في علم الكلام (ت. ٨٩٥هـ). انظر: «البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان» لابن مريم: ٢٣٧، و«الأعلام» للزركلي: ٧/ ١٥٤، ومقدِّمة كتاب: «ثلاث عقائد أشعرية»: ١١-٥٩.

## [الفرق بين النِّسبة والحكم]

اعلم أنَّ كلَّ قضيَّةٍ لا بُدَّ فيها من موضوعٍ ومحمولٍ ونِسبةٍ وحُكمٍ.

ولفظ «الحُكم» يُطلَق على النِّسبة الَّتي هي مَورِدُ الإيجابِ والسَّلبِ، وعلى الحُكمِ بحسب الاشتراكِ اللَّفظِيِّ[(١)].

والفرقُ بين النِّسبةِ والحُكمِ: أن النِّسبةَ عِبارةٌ عن اتِّصافِ المَوضوعِ بالمحمولِ من غير تعرُّضٍ لكَونِ ذلك الاتِّصاف واقعًا أو لا، والحُكمُ هو إيقاعُ ذلك الاتِّصاف أو انتزاعُه؛ فلا يلزم من وجود النِّسبةِ الحُكمُ، بخلاف العكسِ؛ لانفرادِها في خبر الشَّاكِّ.

مثلًا: «زَيدٌ قائمٌ».

«زَيدٌ»: مَوضوعٌ، محكومٌ عليه.

و«قائمٌ»: محمولٌ[(٢)]، محكومٌ به.

واتِّصاف زَيدٍ بالقِيام من غَيرِ أن تتعرَّض[(٣)] لكون ذلك واقعًا أو لا: هو النِّسبة.

وكون ذلك الاتِّصاف حاصِلًا: هو الحُكمُ.

والحُكمُ لا بُدَّ له من كَيفيَّةٍ وصِفةٍ يتَّصف بها في نفس الأمرِ، ويُسمَّى اللَّفظُ الدالُّ علَيها «جِهةً»، وتُسمَّى القضيَّةُ التي صُرِّح فيها به[(٤)] «موجَّهة»[(٥)].

---

(١) انظر: «تحرير القواعد المنطقية»: ٨٦، ٨٧.

(٢) «محمول» سقط من م.

(٣) ك: «نتعرض».

(٤) «به» سقط من ن.

(٥) فرَّق ابن سينا بين الجهة والمادة، فقال في «النجاة»: ٢٤، ٢٥ «والفرق بين الجهة والمادة: أنَّ الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المعاني والمادَّة حالة للقضايا في ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانًا فالمادَّة واجبة والجهة ممكنة».

## [أنواع الكيفيَّة]

والكَيفيَّة أربعةُ أنواع: الضَّرورةُ، والدَّوامُ، والإمكانُ، والإطلاقُ -مُطلَقاتٍ أو مُقيَّدات بغَيرِ المحمول[1]؛ فيدخل في ذلك تسعَ[2] عشرةَ[3] موجَّهة:

* * *

وانظر: «شرح الملَّوي على السُّلَّم»: ٣٦.

(١) «بغير المحمول» مكرر في ك.

(٢) ن، ك: «تسعة».

(٣) ن، م، ك: «عشر»، والصَّوابُ ما أثبتناه.

## [ما يدخُلُ في الضَّرورَةِ من الموجَّهات]

فيدخُل في الضَّرورةِ سبعٌ[١]: الضَّرورِيَّةُ[٢] المُطلَقةُ، والمشروطتان، والوقتيَّتان، والمُنتشِرتان؛ لأنَّ ثبوت المحمول للموضوع إن كان ضروريًّا: إمَّا أن يكون وجوبُهُ لذاتِ المَوضوع، أو لوصفِهِ، أو لوقتِهِ، والوقت إمَّا مُعيَّن، أو لا.

فإن كان الأوَّل: **فالضَّروريَّةُ المُطلَقةُ**.

وإن كان الثَّاني: **فالمشروطةُ، عامَّة** إن لم يتعرَّض فيها لنفيِ الدَّوام، **وخاصَّة** إن تعرَّض فيها لذلك.

وإن كان الثَّالث -والوقتُ مُعيَّنٌ- **فالوقتيَّةُ، مُطلَقة** إن لم يتعرَّض فيها لنفيِ الدَّوام، **وغَير مُطلَقةٍ** إن تعرَّض فيها لذلك.

وإن كان الثَّالث -والوقتُ[٣] غَيرُ مُعيَّنٍ- **فالمُنتشِرةُ، مُطلَقة** إن لم يتعرَّض فيها لنفيِ الدَّوام، **وغَير مُطلَقةٍ** إن تعرَّض فيها لذلك.

**فالضَّروريَّةُ المُطلَقةُ**[٤]: ما حُكِم فيها بضرورَةِ ثبوتِ المحمولِ للمَوضوعِ أو سلبِهِ عنه.

---

(١) م: «سبعة».

(٢) ك: «الضرورة».

(٣) كُتِبَ بعده في ك: «فيها».

(٤) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضرورة، ومِثالُها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ بالضرورة». انظر: «النجاة»: ٢٩، و«اللآلئ المنثورات على نظم الموجهات»: ٤٢.

**والمشروطَةُ**[(١)]: ما حُكِم فيها بضرورَةِ ثبوت المحمولِ للمَوضوعِ أو سلبه عنه بشرطِ اتِّصاف الـمَوضوعِ بالوصف، من غَيرِ تعرُّض لنفيِ الدَّوامِ إن كانت **عامَّةً**، ومعه إن كانت **خاصَّةً**.

**والوقتيَّةُ**[(٢)]: ما قُيِّدت ضرورتُها بوقتٍ مُعيَّن، من غَيرِ تعرُّضٍ لنفيِ الدَّوامِ إن كانت **مُطلَقةً**، ومعه إن كانت **غَيرَ مُطلَقةٍ**.

**والمُنتشِرةُ**[(٣)]: ما قُيِّدت ضرورتُها بوقتٍ غَيرِ مُعيَّن من غَيرِ تعرُّضٍ لنفيِ الدَّوامِ إن كانت **مُطلَقةً**، ومعه إن كانت **غَيرَ مُطلَقةٍ**.

* * *

(١) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثال العامَّة الموجَبة: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع بالضرورة ما دام = =كاتبًا، ومِثال العامَّة السالِبة: لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا.
ومِثالها خاصَّةً موجَبةً: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا». انظر: «النجاة»: ٣٠، و«اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٣، ٤٧، ٤٨.

(٢) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثال المُطلقة الموجَبة: كلُّ إنسان مُتحرِّكُ الأصابع بالضرورة وقتَ الكِتابة، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بساكنِ الأصابع بالضرورة وقتَ الكِتابة». انظر: «النجاة»: ٣٠، ٣١، و«اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٧، ٤٨.

(٣) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالها مُطلَقةً موجَبةً: كلُّ إنسان متنفِّسٌ بالضرورة وقتًا ما، وسالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بمُتنفِّسٍ بالضرورة وقتًا ما.
ومِثال غَيرِ المُطلَقة الموجَبة: كلُّ إنسان متنفِّسٌ بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بمُتنفِّسٍ بالضرورة وقتًا ما لا دائمًا». انظر: «النجاة»: ٣١، و«اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٧، ٤٨.

## [ما يدخُلُ في الدَّوام من الموجَّهات]

ويدخلُ في الدَّوام ثلاثةٌ: الدائمةُ المُطلَقةُ، والعُرفيَّتان؛ وذلك لأنَّ دوامَ ثبوت المحمولِ للموضوعِ: إمَّا أن يكونَ لذاتِ الموضوع، أو لوصفِهِ.

فإن كان الأوَّلُ: **فالدَّائمةُ المُطلَقةُ**[١].

وإن كان الثَّاني: **فالعُرفيَّةُ، عامَّة**[٢] إن لم يتعرَّض فيها لنفيِ الدَّوامِ، **وخاصَّة**[٣] إن تعرَّض فيها لذلك.

**فالدَّائمةُ المُطلَقةُ**[٤]: ما حُكِم فيها بدوام ثبوتِ المحمولِ للمَوضوع أو سلبِه عنه ما دامت ذاتُ الموضوعِ.

**والعُرفيَّةُ**[٥]: ما حُكِم فيها بدوامِ ثبوتِ المحمولِ للمَوضوع أو سلبِه عنه بشرط اتِّصاف المَوضوع بوصفٍ: من غَيرِ تعرُّضٍ لنفيِ الدَّوام إن كانت **عامَّةً**، ومعه إن كانت **خاصَّةً**.

* * *

(١) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ دائمًا، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ دائمًا».

(٢) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا».

(٣) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا».

(٤) انظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٢.

(٥) م. ن: ٤٣، ٤٧، ٤٨.

## [ما يدخُلُ في الإمكانِ من الموجَّهات]

ويدخل في الإمكان خمسٌ: المُمكِنةُ العامَّةُ، والخاصَّةُ، والوقتيَّةُ، والدَّائمةُ، والحينيَّةُ؛ لأنَّه[١] إما أن يُحكَم فيها بسلبِ الضَّرورَةِ المُطلَقةِ عن الجانِب المُخالِفِ للحُكم فقط، أو عنه وعن[٢] الموافِق.

فإن كانَ الثاني: **فالخاصَّةُ**.

وإن كان[٣] الأوَّلُ: فإن لم يُقيَّد الإمكانُ فيها بشيءٍ: **فالعامَّةُ**.

وإن قُيِّد: فالتقيُّد[٤] إمَّا بوقت معيَّن: **فالوقتيَّةُ**، أو بدوام: **فدائمةٌ**، أو بحينِ وصفِ الموضوعِ: **فحِينيَّةٌ**.

**فالمُمكِنةُ العامَّةُ**[٥]: ما حُكِم فيها بسلبِ الضَّرورةِ عن الجانِبِ المُخالِفِ للحُكمِ.

**والخاصَّةُ**[٦]: ما حُكِم فيها بذلك عن المُخالِفِ والموافِقِ.

---

(١) «والحينية؛ لأنه» مطموس في ك.

(٢) م: «أو عن».

(٣) «كان» مطموس في ك.

(٤) «فالتقيد» مطموس في ك.

(٥) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالإمكان العامِّ، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ بالإمكان العامِّ»، وقال في: «النجاة»: ٢٦ «أمَّا العامَّة فيعنون بقولهم ممكنٌ: ما ليسَ بممتنع من غيرِ أن يشترِطُوا فيه أنَّه واجبٌ أو لا واجب، فيكونُ معنى قولِهم ليس بممكنٍ أنَّه ليسَ ليسَ بمُمتَنِعٍ، فيكون معناه المُمتنِع فإذًا الممكِنُ العامِّيُّ هو ما ليس بممتنع»، وانظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٩، ٥٠.

(٦) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها موجَبةً: كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِّ، ومِثالها سالِبةً: لا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان الخاصِّ». انظر: «النجاة»: ٢٦، و«اللآلئ المنثورات

والمُمكِنةُ الوقتيَّةُ[١]: ما قُيِّد إمكانُها بوقتٍ معيَّنٍ.

والمُمكِنةُ الدَّائِمةُ[٢]: ما قُيِّد إمكانُها بالدَّوامِ.

والمُمكِنةُ الحِينيَّةُ[٣]: ما قُيِّد إمكانُها بحين وصفِ الموضوعِ.

* * *

على نظم الموجَّهات»: ٤٩، ٥٠.

(١) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع بالإمكان العامِّ وقتَ الكِتابة».
انظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٥٠.

(٢) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع بالإمكان العامِّ ما دام كاتبًا».
انظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٩.

(٣) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ن: «مِثالُها: كلُّ كاتبٍ مُتحرِّكُ الأصابع بالإمكان العامِّ حين الكِتابة».
انظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٩.

## [ما يدخُلُ في الإطلاقِ من الموجَّهاتِ]

ويدخلُ في الإطلاقِ أربعةٌ: المُطلَقةُ العامَّةُ، والوجوديَّتان، والحينيَّةُ المُطلَقةُ؛ وذلك لأنَّ ثبوتَ المحمولِ للمَوضوعِ إن كان فعلِيًّا: إمَّا بلا قَيدٍ، أو بقَيدِ نفيِ الدَّوامِ، أو بقَيدِ نفيِ الضَّرورةِ، أو بقَيدِ «حينَ وصفِ الموضوعِ».

فإن كان الأوَّل: **فالمُطلَقةُ العامَّة**، أو الثَّاني: **فالوجوديَّةُ اللَّادائمةُ**، أو الثَّالث: **فالوجوديَّةُ اللَّاضرورِيَّةُ**، أو الرَّابع: **فالمُطلَقةُ الحِينيَّةُ**.

**فالمُطلَقةُ العامَّةُ**[١]: ما حُكِم فيها بثبوتِ المحمولِ للمَوضوعِ أو سلبِه عنه بالفعلِ.

**والوجوديَّةُ اللَّادائمةُ**[٢]: مِثلُ ما قبلَها- مع قَيدِ اللاَّدوامِ.

**والوجوديَّةُ اللَّاضرورِيَّةُ**[٣]: مِثلُ الأولى- مع قَيدِ اللاَّضرورةِ.

**والمُطلَقةُ الحِينيَّةُ**[٤]: مِثلُ الأولى - مع قَيدِ الحينِ.

والبسيطُ[٥] من هذه الموجَّهات كلِّها: ما لَيسَ فيه «لا كذا» ولا خاصةٌ مُمكِنةٌ، والمُركَّبُ: ما عدا ذلك.

---

(١) انظر: «اللآلئ المنثورات على نظم الموجَّهات»: ٤٨.

(٢) م. ن: ٤٩.

(٣) م. ن.

(٤) م. ن، وقد نبَّه الشيخ الملَّوي هنا على اصطلاح القومِ في تقديمِ لفظ «حينية» على لفظِ «مُطلَقة»، فراجعه.

(٥) م: «والبسط».

وقد أشار إلى ذلك ابنُ مرزوقٍ[١] بقوله[٢]:

وما حوى من القضايا لا كذا أو خُصَّ[٣] إمكانٌ مُركَّبًا خُذا

وما عَرى عن ذَينِ فالبسيطُ فادعُ لمَن قرَّبَ يا نشيطُ

وأمَّا النسبة بَين تلك القضايا[٤]؛ فلَيسَ هذا محله، وأفردَه شَيخُنا بمؤلَّف[٥].

وهذه[٦] إشارة لطيفة إلى ضبطها وتعريفها -مع تكرارٍ- تسهيلاً للفهم.

بَلَّغنا الله المُرادَ إلى وجهِه يَومَ التَّناد، بجاهِ سيِّد العِباد ﷺ[٧].

تمَّت بحمد الله وعَونِه وحُسنِ تَوفيقِه، وصلَّى الله على مَن لا نبيَّ بعده، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومَن قَفى أثرَه، [وسلَّم][٨] تسليمًا كثيرًا[٩].

---

(١) هو محمَّد بن أحمد بن مرزوق التِّلمساني المالكي، المعروف بابن مرزوق الحفيد (ت. ٨٤٢هـ). انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي: ٧/ ٥٠، «الأعلام» للزركلي: ٥/ ٣٣١.

(٢) هذان البيتان ضمن نظمِه لجُمَلِ الخُوَنْجِي (ت. ٦٤٦هـ). انظر: «التَّجريد الشَّافي على تذهيب المنطق الكافي» للدُّسوقي: ١٢٨.

(٣) كُتِبَ مُقَابِلَهُ في حاشية ك: «أو خاص».

(٤) رسم في ك هكذا: «القضيا».

(٥) هو الشيخ العلاَّمة شهاب الدِّين أحمد المجيري الملَّوي (ت. ١١٨١هـ). انظر: «المعجم المختص»: ٨٠ – ٨٢، و«سلك الدرر»: ١/ ١١٦، ١١٧. ومؤلَّفه هو: «المنح الوفيات في نسب الموجهات»، وهو مخطوط بالمكتبة الأزهريَّة، برقم: (٩٨٩منطق)/ ٤١٢٢٥زكي، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٣/ ٣٨٤.

(٦) ك: «هذا».

(٧) م: «صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم أجمعين آمين آمين آمين»، وكتب بعده في ك: «وعلى آله وأصحابه إلى يوم الحشر والميعاد، ورَقْمُ هذه اللَّطيفَةِ قد تمَّ، والله ﷻ أعلم».

(٨) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٩) من قوله: «تمت» إلى قوله: «كثيرًا» مزيد من ن.

## ثَبت المصادر والمراجع

١- «**الأعلام**» لخير الدِّين بن محمود الزِّركِلِي (ت. ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م) دار العِلم للملايين، ببيروت، الطبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢م.

٢- «**البُستان في ذكرِ العُلماءِ والأولياءِ بتِلمسان**» للعلَّامة محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن مريم، اعتناء: محمد بن أبي شنب (ت. ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م) المطبعة الثَّعالبية، بالجزائر: ١٣٢٧هـ.

٣- «**التَّجريد الشَّافي على تذهيب المنطق الكافي**» للعلَّامة الشيخ محمَّد بن أحمد بن عرفة الدُّسوقي (ت. ١٢٣٠هـ) اعتناء: فرج الله زكي الكردي (ت. ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م) مطبعة كُردستان العِلميَّة، بالقاهرة: ١٣٢٩هـ.

٤- «**ثَلاث عقائد أشعَرِيَّة**» للإمام أبي عبد الله محمَّد بن يوسف السنوسي (ت. ٨٩٥هـ) دراسة وتحقيق: خالد زَهري، من منشورات الرَّابطة المحمَّديَّة للعلماء، بالتَّعاون مع مركز أبي الحسن الأشعري للدِّراسات والبحوث العقائدية، بالمغرب ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٥- «**الرحلة الورثيلانية.. نزهة الأنظار في فضل علم التواريخ والأخبار**» للحسين بن محمد سعيد الورثيلاني (ت. ١١٩٣هـ) بتصحيح: محمد بن أبي شنب (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م) مطبعة فونتانا، بالجزائر ١٩٠٨م.

٦- «**سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**» لمحمد خليل بن علي المرادي الحسيني (ت. ١٢٠٦هـ) بتصحيح: محمد الحسيني، مطبعة بولاق، بالقاهرة (١٢٩١هـ- ١٣٠١هـ).

٧- «**شرح السُّلَّم**» للشيخ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بن عبدِ الفتَّاح المُجيري الملَّوي (ت. ١١٨١هـ) مطبعة صبيح، بالقاهرة: ١٣٥٥هـ.

٨- «**الضَّوء اللَّامِع لأهل القرن التَّاسع**» لشمس الدِّين أبي الخير مُحمَّد بن عبد الرحمن السَّخاوي (ت. ٩٠٢هـ) مكتبة القدسي، بالقاهرة: ١٣٥٣هـ، وصورته بدار مكتبة الحياة، ببيروت.

٩- «**عجائب الآثار في التراجم والأخبار**» لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت. ١٢٣٧هـ) بتحقيق: سامي معلِّم (شموئيل موريه) (ت. ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م) مطبعة برينتيف، بالقدس المحتلة (حرَّرها الله) سنة: ٢٠١٣م.

١٠- «**الفهرس العام لمخطوطات المكتبات العامَّة في فرنسا - الجزائر**» لإدموند فانيان Edmond Fagnan (ت. ١٩٣١م) باريس: ١٨٩٣م.

١١- «**فهرس مخطوطات المكتبة القاسمية**» (زاوية الهامل، بو سعادة، حاضرة المسيلة، الجزائر) إعداد: محمَّد فؤاد الخليل القاسمي الحسني، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ٢٠٠٦م.

١٢- «**فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشَّريف**» من منشورات مشيخَةِ الأزهرِ الشَّرِيف، بالتَّعاون مع سقيفة الصَّفا العلميَّة، بماليزيا، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

١٣- «**فهرس المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية**» (المجاميع) تحرير ومراجعة: عبد السَّتَّار الحَلْوَجِي، مؤسَّسةِ الفُرقان للتُّراثِ الإسلامي، لندن: ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

١٤- «**اللَّآلِيء المنثُورَات شرح نظمِ الموجَّهاتِ**» للشَّيخِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بن

عبدِ الفتَّاح المُجيري الملَّوي (ت. ١١٨١هـ) تصحيح: عبد الجواد خلف، طُبع بالمطبعة الخيرية، بالقاهرة: ١٣٢١هـ، على هامش: «**سوانح التَّوجُّهات على نظم الموجَّهات**» للشَّيخِ عبد الله وافي الفيُّومي (توفي بعد ١٣١٧هـ).

١٥- «**المعجم المختص**» لأبي الفيض محمَّد بن محمَّد الحسيني الزَّبيدي (ت. ١٢٠٥) تحقيق: محمد عدنان البخيت، ونوفان رجا السواريه، وتحرير وتدقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، بالرِّياض ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٦- «**المِنَحُ الوفيَّاتُ في نِسبِ الموجَّهاتِ**» للشَّيخ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بن عبدِ الفتَّاح المُجيري الملَّوي (ت. ١١٨١هـ) مخطوط بالمكتبة الأزهريَّة، برقم: (٩٨٩منطق) / ٤١٢٢٥ زكي.

١٧- «**النَّجاة**»، لأبي علي الحسينِ بنِ عبدِ اللهِ بن سِينا، الملقَّب بالشيخ الرَّئيس (ت. ٤٢٨هـ) مطبعة السعادة، بالقاهرة: ١٣٣١هـ.

* * *

الرِّسالَةُ الثَّانيةُ:

# رِسالةٌ في بيانِ القضايا الموجَّهات

تأليفُ

العلَّامةِ الشَّيخِ

مُحمَّد عِليش

(ت. ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م)

## كلمةٌ عن المؤلِّف

لعلَّ أهمَّ ترجمةٍ وُضِعت للعلَّامة الشَّيخ عِليش هي التَّرجمةُ الَّتي حرَّرها نجلُه الشيخ محمَّد عِلِيش المالكيُّ، المدرِّس بالجامع الأزهر، في أواخر القرن الثالث عشر، والتي أثبتها في صدر كتابِ والدِه «**شرح منح الجليل على مختصر العلَّامة خليل**»[1]، ثمَّ أضاف عليها علي باشا مبارك (ت. ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م) في «**خُطَطِه**»[2] شيئًا من مناقبِه وأخلاقِه، وتمسُّكِه بالدِّينِ، وما كان يُنكِرُه على شيوخ عصره من عدم الورع والتَّلبُّسِ بما لا يليقُ بشأنِهم، وأوَّل مَن ذكرَ ظروف وفاته هو القاياتي (ت. ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) في كتابه «**نفحة البَشام**»[3]، والتراجِمُ التي ذكرها أصحاب المصادر اللاحقة إنما هي منسوجة من هذه الكُتُب، ونحاول في السطور التالية أن نجمع شيئًا من حياة المؤلِّف وشيوخه وتلاميذه، وما تركه لنا من آثاره العِلميَّةِ.

### اسمه ونسبه:

هو الشَّيخ محمد بن أحمد بن محمد عِليش[4]، نسبة إلى اسم جده الأعلى

---

(١) «شرح منح الجليل على مختصر العلاَّمة خليل»: ٢ - ٤، وقد حرَّر هذه التَّرجمة في ١٣ رجب سنة: ١٢٩٤هـ وطبع الكتاب في أواخرِ هذا الشَّهر من السَّنةِ نفسها.

(٢) «الخطط التوفيقية.. الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة»: ٤/ ٤١ - ٤٤.

(٣) «نفحة البَشام في رحلة الشام»: ٦، ٧.

(٤) كذا ضبطها الشيخ عليش في كتابه: «موصل الطلاب لمنح الوهاب»: ٢، حيث قال: «الشهير بعِليش بكسر العين المهملة واللام، المالكي الأزهري».

وقدضبطه صاحب«الأعلام»بضم العين وفتح اللام«عُلَيْش»،انظر: «الأعلام»للزركلي:٦/ ١٩.

علُوش أحد أجداد سيدي عبد العزيز الدَّباغ صاحب كتاب «**الذهب الإبريز**»

وفي طُرَّةِ «**موصل الطلاب لمنح الوهاب**»[2] لصاحب الرِّسالةِ، قال: «والأصل الأول من الجهتين من فاس، والأب ولادة طرابلس، والأم ولادة مصر».

**مولده:**

قال وَلدُ المؤلِّف في ترجمةِ والده[3]: «وقد ولد الأستاذ المؤلِّف حفظه الله تعالى وقواه وبلَّغه من الآمال فوق ما يتمناه بمصر القاهرة في حارة الجوار بجوار الجامع الأزهر المعمور بقراءة العلم الشريف وتلاوة كلام الله تعالى الفاعل المختار، في شهر الله رجب سنة سبع عشرة ومائتين وألف من هجرة من خلقه الله تعالى على أكمل الحالات وأشرف وصف».

**طلبه للعلم وشيوخه:**

لم يكن حال الشيخ عليش حين طلَبِه للعِلمِ كحالِ غيرِه من جملة الطُّلَّابِ، فإنَّه جدَّ واجتهد منذ الصِّغَر، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، واشتغل بتحصيل العلم على الجهابذة والأكابر، وكان ممَّن أدركهم:

١- العلَّامة الشيخ محمد الأمير الصغير (ت: ١٢٤٨هـ)[4].

٢- العلَّامة الشيخ مقديش المغربي الصفاقسي (ت: ١٢٥١هـ).

٣- العلَّامة الشيخ مصطفى البولاقي (ت: ١٢٦٣هـ)، وغيرهم ممَّن

(١) انظر: ترجمة ولده له في مقدمة: «منح الجليل شرح مختصر خليل»: ١، طبعة المطبعة العامرة الكبرى، ببولاق، بالقاهرة ١٢٩٤هـ.

(٢) صفحة: ٢.

(٣) في مُقدِّمَة: «منح الجليل شرح مختصر خليل»: ١.

(٤) الإعلام بتصحيح كتاب الأعلام، للرَّشيد: ٣٥١.

ذكرهم ولده في ترجمته لوالده[١].

ومن المجيزين له:

١- الشيخ إبراهيم الملوي شيخ السادة المالكية.

٢- الشيخ مصطفى البناني صاحب «**التجريد على السعد**»[٢].

٣- الشيخ محمد حبيش شيخ السادة المالكية، وغيرهم.

وظل يجتهِدُ في الطَّلَبِ ويُحصِّلُ حتى صارَ من عُلَماءِ الأزهرِ، بل صار شيخًا للمالكيَّة بلا مُنازع.

**تلامذته:**

وقد انتفع الشَّيخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ بمشايخه، واجتهد في المذاكرةِ حتى بلَغَ درجة العلماء، واشتغل بالتَّدريسِ بالجامعِ الأزهرِ سنة ١٢٣٢هـ، وقرأ فيه العُلُومَ النَّقليَّةَ والعقليَّةَ، وانتفع به طلَبةُ العِلمِ انتفاعًا عظيمًا، حتى تخرَّجَ على يديه أكثر طلبة العِلمِ في عصرِه، ومن هؤلاء:

أبناؤه، وهم:

١- عبد الله عليش (ت. ١٢٩٤هـ)[٣].

٢- محمد عليش المالكي الأشعري الشاذلي الأزهري، وهو الذي ترجم لوالده في مُقدِّمةِ «**منح الجليل شرح مختصر خليل**»[٤].

---

(١) في مقدمة منح الجليل شرح مختصر خليل: ١، ٢.

(٢) طبع بالمطبعة الميمنية، بالقاهرة ١٢٨٥هـ.

(٣) ذكره علي باشا مبارك في «خططه»: ٤/ ٤٣.

(٤) طبع بالمطبعة العامرة الكبرى، ببولاق، بالقاهرة ١٢٩٤هـ، وطبع بدار الفكر، بيروت، =

٣- عبد الرحمن عليش، وكان عضوًا بهيئة كبار العلماء[١].

ومن غير أبنائه:

٤- السيد محمد بن عبد الله الخالدي المالكي الجزائري (ت. ١٢٨٣هـ)[٢].

٥- الشيخ محمد بن مصطفى بن يوسف بن الشيخ علي الطنطاوي الأزهري (ت. ١٣٠٦هـ)[٣].

٦- الشيخ عبد الهادي نجا الإبياري (ت. ١٣٠٦هـ)[٤].

٧- عبد الله فكري بن محمَّد بليغ (ت. ١٣٠٧هـ)[٥].

٨- العلامة المحدث أحمد بن محجوب الفيومي الرفاعي (ت. ١٣٢٥هـ)[٦].

٩- العلامة المفتي محمد بخيت المطيعي (ت. ١٣٥٤هـ).

**مؤلَّفاته:**

لم يكن الشيخ عِليش من الذين جلسوا مجلس التَّدريسِ ثم انفضُّوا عنه دون أثرٍ يُذكَر، بل كان له أعظم أثرٍ فيه؛ لما خلفَه من تُراثٍ مُتنوِّعٍ في عديدٍ من العُلُومِ انتفعَ بها الطَّلَبةِ والعُلَماءِ، ومِن ذلك:

---

=الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(١) انظر: «هيئة كبار العلماء (١٩١١ - ١٩٦١)» لزوات عرفان المغربي: ٤٧٧.

(٢) «حلية البشر»: ١٢٨٢.

(٣) «حلية البشر»: ١٢٨٥.

(٤) «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة»: ٣/ ٣٠.

(٥) «معجم المؤلفين»: ٦/ ١٠٣.

(٦) «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»: ١/ ٤١١.

**في أصول الدِّين والعقيدة:**

١ - «**هِداية المُريدِ لعقيدَةِ أهلِ التَّوحيد**»[١] وهي شرحٌ على العقيدَةِ الكُبرى للسَّنوسي (ت. ٨٩٥هـ).

٢ - «**الفُتوحات الإلهِيَّة الوهبِيَّة على المُنظُومَةِ المَقَّرِيَّة المُسمَّاة إضاءة الدُّجُنَّة في اعتقادِ أهلِ السُّنَّة**»[٢].

٣ - «**تقريب العقائدِ السَّنِيَّة بالأدِلَّةِ القُرآنِيَّة**»[٣].

**في الفقه:**

١ - «**هداية السَّالكِ إلى أقربِ المسالك**»[٤] وهو حاشيةٌ على الشرح الصَّغير للعلَّامة الدَّردِير (ت. ١٢٠١هـ).

٢ - «**مِنَح الجليلِ على مُختصرِ الشَّيخ خليل**»[٥].

٣ - «**التَّسهيل لمِنَح الجليل**»[٦] وهي حاشيةٌ على شرحِه «**مِنَح الجليل**».

٤ - «**حاشية على شرح الأمير على مجموعه**»[٧].

---

(١) طبع بمطبعة محمد أفندي مصطفى، بالقاهرة ١٣٠٦هـ، باعتناء: نجله: محمد عليش، وعلي حجازي الشماوي.

(٢) طبع على هامش «هداية المريد».

(٣) طبع عدَّة طبعات، كان أحدثها طبعة دار الإمام الرَّازي، بالقاهرة: ١٤٣٨هـ، باعتناء: مصطفى أبو زيد.

(٤) طبع بالمطبعة الوهبية، بالقاهرة: ١٢٨٦هـ، على ذمة: محمد صالح أكرم.

(٥) طبع بالمطبعة العامرة الكبرى، ببولاق، بالقاهرة ١٢٩٤هـ بتصحيح: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م)، وطبع بدار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(٦) طبع بهامش: «منح الجليل على مختصر خليل».

(٧) مخطوط بالمكتبة الأزهريَّة، برقم: (١٠٤٦ فقه مالكي) ١٥٦٠٢، ونسخ أخرى. انظر: =

٥- «فتح العلِيِّ المالكِ في الفتوى على مذهبِ الإمامِ مالك»[١]، ويعرف بـ «فتَاوى عِليش»، في جُزأين.

٦- «مَواهِب القديرِ في شرحِ مجموعِ الإمامِ الأمير»[٢] في أربعة أجزاء.

٧- «التَّيسير والتَّحرير على مواهبِ القدير» ذكرها ولده في ترجمته لأبيه، وأنها أربعة أجزاء.

٨- «الجامع الكبير على مجموعِ العلَّامةِ الأميرِ» وهو أصلُ «مواهبِ القديرِ» حيث ذكره في طُرَّته، وأنه وصلَ فيه إلى بابِ الصِّيامِ.

٩- «خاتمة المجموعِ للسَّيِّدِ مُحمَّد الأميرِ الكبيرِ»[٣].

١٠- «رسالةٌ في فضلِ بناءِ المساجدِ»[٤].

١١- «تدريب المُبتَدِي وتذكِرَة المُنتَهِي» وهو في الفرائض[٥].

---

=«فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٧/ ١٧٥.

(١) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، الطبعة الأخيرة: ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

(٢) مخطوط بالمكتبة الأزهريَّة، برقم: (٥٥٦ فقه مالكي) ٤٩٨٩، ونسخ أخرى، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ٧/ ٦٩٤. وقد حُقِّقَ في إحدى وعشرين رِسالة عِلميَّة بكليات الشريعة، بجامعة الأزهر.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: ٥٠٦ فقه مالك عربي، ورقم الميكروفيلم: ٤٢٣٥١، وناسخه: أحمد مطر بن خليل المالكي الزملاوي الخلوتي: ١٣١٢هـ.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: ٢٥٣٧٣ ب، في ١٤ ورقة، نسخه محمد بن محمود عليش، يوم الثلاثاء الثامن من رجب ١٣١٦هـ، وكتب مقابله: قوبلت على نسخة المؤلف ونقلت منها بفضل الله تعالى.

(٥) طبع بالمطبعة الشرفية، بالقاهرة: ١٣٠١هـ بتصحيح: السيد حماد الفيومي العجماوي.

في التصوف:

١- «**القول المُنجِي على مولدِ البرزنجي**»[1] وهو تعليقاتٌ على المولِدِ الشَّريف لزين العابدين جعفر بن حسن البرزنجي (ت. ١١٧٧هـ).

٢- **قصيدة**، وردت منسوبةً إلى الشَّيخ عِليش مع كتاب «**نظم نور السِّراجِ في مولدِ النَّبيِّ ﷺ والمعراج**»[2] لأحمد علي المليجي.

في المنطق:

١- «**شرح الرسالة الأبهرية في المنطق**»[3] وهو شرحٌ على كتابِ إيساغُوجي في علمِ المنطق.

٢- «**حاشية على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي**»[4].

٣- «**رسالة في بيانِ القضايا الموجهات**» وهي الرِّسالَةُ التي بين أيدينا.

في علوم العربية:

١- «**موصل الطلاب لمنح الوهاب**»[5]، وهو شرح على «**منح الوهاب في قواعد الإعراب**» للشيخ يوسف البرناوي.

---

(١) طبع بمطبعة محمد مصطفى وهبي، بالقاهرة: ١٢٨١هـ.

(٢) طبع بمكتبة أحمد علي المليجي الكتبي، بمصر: ١٣٢٢هـ.

(٣) طبع بمطبعة النيل، بالقاهرة: ١٣٣٠هـ، على هامش: «حاشية الشيخ عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي» على نفقة سبط الشيخ المحشي: محمد عبد الفتاح عليش.

(٤) طبع بالمطبعة الوهبية، بالقاهرة: ١٢٨٤هـ وطبع كذلك بمطبعة النيل، بالقاهرة: ١٣٣٠هـ على نفقة سبط الشيخ المحشي: محمد عبد الفتاح عليش.

(٥) طبع بالمطبعة الوهبية، بالقاهرة ١٢٨١هـ.

٢- «**حل المعقود من نظم المقصود**»[١] في الصَّرف، شرح فيه منظومة الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي (ت. ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٥م).

٣- «**خاتمة على شرح قَطرِ النَّدَى وبلِّ الصَّدَى**»[٢].

**وفاته:**

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن من خرجوا من أهل مصر في مواجهة الإنجليز إبان الثورة العرابية (١٨٨١م) وما تلاها من أحداث؛ حماية عن وطنه ودينه، فأُخِذ مريضًا من داره محمولًا لا حراك به، وأودع في سجن المستشفى، إلى أن توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة (١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م)[٣].

* * *

(١) طبع بالمطبعة الميرية، بمكة المكرمة ١٣١٦هـ.

(٢) مخطوط بالمكتبة الأزهريَّة، برقم: (٤٢١٨ نحو) ٦٠٩٢١، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشريف»: ١٨/ ٥٨٨.

(٣) «نفحة البشام في رحلة الشام» للقاياتي: ٦، ٧.

## المدخلُ إلى رسالة الشَّيخ عِليش
## في بيانِ القضايا الموجَّهات

لمَّا كان مبحثُ القضايا الموجَّهات قد ضُمِّن في كُتُبِ المنطقِ، وتَفَرَّقتِ القضايا في أبوابِ التَّناقُضِ والعكسِ، أرادَ الشَّيخُ عِليش - رَحِمَهُ اللهُ أن يجمعَ ما تفرَّق من هذه القضايا في رسالَةٍ لطيفَةٍ؛ لتكون مُعِينَةً لِطلَبةِ العِلمِ على فهمِ المطوَّلات بعد ذلك، وإدراك ما حوته من مباحِثَ دقيقَةٍ.

وقد جمعَ الشَّيخُ في هذه الرِّسالةِ عشرين قضِيَّةً موجَّهةً، بحيثُ يَرُدُّ كُلَّ قضِيَّةٍ من القضايا العشرين إلى أصلٍ من أصولِ الجهاتِ الأربعِ، فأفاد المبتدئَ بها والمنتهي، فيتعرَّفُ المبتدئُ على كلِّ جهةٍ وما يتفرَّعُ عنها من قضايا، ويُلَخِّصُ المنتهي ما تفرَّق في أبواب المنطقِ من الموجَّهات.

### نسبةُ الرِّسالةِ إلى المؤلِّفِ:

اعتمدنا في إخراجِ هذا الرِّسالةِ على نسخةٍ فريدةٍ محفوظةٍ بخزانةِ المكتبةِ الأزهرِيَّةِ العامرَةِ، وقد ثبت عندنا صِحَّةُ نسبةِ الرِّسالةِ للشَّيخِ عِليش - رَحِمَهُ اللهُ من وجوهٍ:

١ - نسبها إليه ولدُهُ الشَّيخ مُحمَّد مُحمَّد عِليش في ترجمته لوالده الَّتي ضمَّنها مقدمة كتاب «**منح الجليل شرح مختصر خليل**»[1]، حيث ذكرَ ضمن مؤلَّفات والده: «ورسالة صغيرة تسمى **إتحاف البريات في الكلام على الموجَّهات** نحو

(١) صفحة: ٤.

ورقتين»، وسيأتي الكلامُ على العُنوانِ لاحقًا.

٢- نِسبتُها كذلك للشَّيخ عِليش على صفحةِ العُنوان، حيث قال النَّاسخ: «هذه رسالةٌ في بيانِ القضايا الموجَّهات للعالم العلَّامة البحر الفهَّامة الشيخ محمَّد عِليش».

٣- حصرُهُ للموجَّهات في عشرين قضِيَّةً في هذه الرِّسالةِ هي الطريقة نفسها في «**حاشيتِهِ على شرحِ شيخِ الإسلامِ على إيساغوجِي**»[1] حيثُ قال بعد حصرِهِ لها: «فمجموع الموجَّهاتِ عشرون».

٤- لم يدَّعِ أحدٌ نسبةَ الرِّسالةِ إلى مَن سوى الشَّيخِ عِليش رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

**سببُ تأليفِ الرِّسالةِ:**

لم يُطلِعنا المؤلِّف على الدَّاعي الَّذي ألجأهُ إلى تأليفِ هذهِ الرِّسالةِ، ولكن من يطَّلِعُ على هذه الرِّسالةِ اللَّطيفةِ يجدُ فيها تلخيصًا لأهمِّ ما يُحتاج إليه من القضايا الموجَّهات، وهي بذلك مفيدةٌ للمبتدئين من طلبةِ العلمِ، حيثُ ربطَ فيها الشَّيخ كُلَّ جهةٍ بما يتفرَّعُ عنها من القضايا، فلعلَّ ذلك كان طلبًا من أحدِ طلبةِ العلمِ للشَّيخِ، فأجابَهُ بهذهِ الرِّسالةِ.

**أهمِّيَّةُ الرِّسالةِ:**

اعتمدَ كثيرٌ من المتأخِّرين حَصْرَ نجمِ الدِّينِ الكاتبيِّ (ت. ٦٧٥هـ) للقضايا

---

(١) صفحة: ٩٠.

الموجَّهات في ثلاثَ عشرةَ قضِيَّةً[١]، وإن كان السَّعدُ التَّفتازانيُّ (ت. ٧٩٢هـ) في «التَّهذيبِ»[٢] قد جعلها خمسَ عشرةَ قضيَّةً، ثمَّ هم يزِيدُون على هذه القضايا على حسبِ احتياجِهِم لذلك أثناءَ الكلامِ على أحكامِ القضايا من التَّناقُضِ والعكسِ.

إلَّا أنَّ السنوسِيَّ قد حصرَها في «مختصرِهِ» في تسعَ عشرةَ موجَّهةً، فقال في نهايةِ الكلامِ على القضايا الموجَّهات[٣]: «فمجموعُ القضايا الموجَّهةِ تسعةَ عشرَ» وهو أقربُ إلى صنيعِ المؤلِّفِ.

فجاءت هذه الرِّسالةُ مُكَمِّلَةً لها إلى عشرينَ موجَّهةً، وبذلك استطاعَ الشَّيخُ أن يجمعَ ما تفرَّقَ من هذه القضايا لتكونَ مُفيدةً للطَّالبِ يستعينُ بها على فَهمِ هذا المبحثِ، ويعقِدُ الرَّوابِطَ بينها، ويرُدُّ كُلَّ قضِيَّةٍ إلى الجهةِ الَّتي تفرَّعت عنها.

**حولَ منهجِ الرِّسالةِ:**

حاولَ الشَّيخُ - رَحِمَهُ اللهُ في هذِهِ الرِّسالةِ أن يُلَخِّصَ مبحثَ القضايا الموجَّهاتِ، فبيَّنَ الأصولَ الأربعةَ للموجَّهاتِ، وهي الضَّرورةُ والدَّوامُ والإطلاقُ والإمكانُ.

ثمَّ فرَّع عن الضَّرورَةِ سبعَ قضايا، وعن الدَّوامِ ثلاثَ قضايا، وعن الإمكان خمسَ قضايا، وعن الإطلاق خمسَ قضايا، متَّبعًا في ذلك طريقةَ الحصرِ، مع ذكرِ مثالٍ لِكُلِّ قضِيَّةٍ يوضِّحُها.

---

(١) «متن الشَّمسيَّة»: ٢١٣.

(٢) صفحتَي: ٨، ٩.

(٣) «مختصر السنوسي في المنطق»: ٩٤.

وبهذه الطَّريقةِ يستطيعُ الطَّالبُ أن يَرُدَّ كُلَّ قضِيَّةٍ إلى أصلِها، وخاصَّةً في القضايا الَّتي يُرجئونَ الكلامَ عليها إلى مباحثِ التَّناقُضِ والعكسِ، فيعرفُ أصولَ هذه القضايا، ويرُدُّ كُلَّ قضِيَّةٍ إلى الجهةِ الَّتي تفرَّعت عنها.

وقد لخَّصَ المؤلِّفُ هذه الرِّسالةَ من «**حاشيتِهِ على شرحِ شيخِ الإسلامِ على إيساغُوجِي**»، ولم يلتزم فيها بما التزمَهُ شيخُ الإسلامِ في شرحِهِ من حصرِ الموجَّهات في ثلاثَ عشرةَ قضِيَّةً؛ حيث قال[1]: «وحصرَهَا المتأخِّرونَ في ثلاثَ عشرةَ قضِيَّةً»، ثمَّ عدَّها، وهو ما التزَمَهُ صاحبُ «**الرِّسالة الشَّمسِيَّة**»، كما ذكرنا.

**مصادِرُ الرِّسالة:**

يُعَدُّ المصدرُ المباشرُ لهذه الرِّسالةِ هو حاشية المؤلِّفِ على شرحِ شيخِ الإسلامِ على إيساغوجِي، ومن هذه الحاشية نستطيعُ أن نتعرَّف منها على مصادرِ المؤلِّفِ الَّتي اعتمد عليها في بيانِ هذه القضايا العشرين.

ومن هذه المصادرِ الَّتي اعتمدَ عليها المؤلِّفُ: «**شرح السَّعد على الشمسية**»[2]، وشرح القطبِ الرَّازي (ت. ٧٦٦هـ) على متن «**المطالع**» للأرموي (ت. ٦٨٢هـ) المسمَّى بـ «**لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار**»[3]،

(١) «المطلع شرح إيساغوجي»: ١٤.

(٢) طبع في الأستانة سنة ١٣١٢هـ وصدر عن دار النور في عمان بتحقيق: جاد الله بسام صالح، ١٤٣٤هـ.

(٣) طبع بدار الطباعة العامرة، بالأستانة ١٢٧٧هـ.

وشرحه على «الشَّمسيَّة» لنجمِ الدِّينِ الكاتبيِّ (ت. ٦٧٥هـ) المسمَّى بـ «**تحرير القواعدِ المنطقيَّةِ في شرحِ الرِّسالةِ الشَّمسيَّة**»[١]، و«**شرح السَّنوسي على مختصرِهِ في المنطقِ**»[٢]، و«**حاشية الدَّلجي على إيساغوجي**»[٣]، وحاشية الغُنيمي (ت. ١٠٤٤هـ) على شرحِ شيخِ الإسلامِ على إيساغوجِي المسمَّاة بـ «**كشفِ اللِّثام عن شرحِ شيخِ الإسلامِ**»[٤]، وغيرها.

**عنوانُ الرِّسالة:**

جاء عُنوانُ الرِّسالةِ على المخطوطِ الَّذي اعتمدنا عليها كالتَّالي: «هذه رسالةٌ في بيانِ القضايا الموجَّهاتِ للعالمِ العلَّامةِ البحرِ الفهَّامةِ الشَّيخِ محمَّد عِليش حفظه الله».

إلَّا أنَّ نجلَ المؤلِّفِ لمَّا ترجم لوالده[٥] جعل اسم الرِّسالة: «**إتحاف البريَّاتِ في الكلامِ على الموجَّهاتِ**»، ويبدو أنَّ ابنَ المؤلِّف كان مُولَعًا بتسميةِ كُتُبِ والدِهِ؛ حيث فعل هذا الصَّنيعَ مع حاشية الشَّيخ عِليش على شرحِ شيخِ

(١) طبع بمطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٣٥٣هـ، بتصحيح لجنة من علماء الأزهر برئاسة: أحمد سعد علي.

(٢) طبع بمطبعة التقدم العلمية، بالقاهرة ١٣٢١هـ، على هامش حاشية الشيخ الباجوري عليه.

(٣) مخطوط بالأزهرية، برقم: ٣٨٩/ ١٥٩٨٣. انظر: فهرس المكتبة الأزهرية: ٣/ ٣٧٨.

(٤) مخطوط بالأزهرية، برقم: ١٩١ مجاميع/ ٤٥٦٦. انظر: فهرس المكتبة الأزهرية: ٣/ ٤٣٤.

(٥) انظر: مقدمة «منح الجليل شرح مختصر خليل»: ٤، طبعة المطبعة العامرة الكبرى، ببولاق، بالقاهرة ١٢٩٤هـ.

الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي، فسمَّاها: «**الكوكب المشرق على شرحِ شيخِ الإسلامِ زكريا الأنصاريِّ على إيساغوجي في علم المنطق**»؛ وهذه التَّسميةُ لم تَشتَهِر على حاشية الشَّيخ عِليش، ولم تُذكر على طَبعاتِها، لا في الطَّبعةِ التي طُبِعت في حياةِ المؤلِّف، ولا في الَّتي طُبِعَت بعد وفاتِه.

* * *

## وصفُ النُسخةِ المُعتمَدَةِ

اعتمدنا في نسخ الكتاب على نسخة خطِّية فريدة محفوظة بالمكتبة الأزهرية، برقم: ١٦٩٢ منطق/ ٦٦٣٥٨ الأحناف[١].

وهي نسخةٌ مقابَلةٌ، خطُّها واضحٌ للقراءَةِ، تقعُ في ثلاثِ ورقاتٍ، مِسطرةُ الصَّفحةِ تسعةَ عشرَ سطرًا، يقع في كلِّ سطرٍ قرابة ثمانِ كلماتٍ.

وجاء في صفحةِ عُنوانِها: «هذه رسالةٌ في بيانِ القضايا الموجَّهات للعالِمِ العلَّامةِ البحرِ الفهَّامةِ الشَّيخ مُحمَّد عِليش حفظه الله».

وهذا الدُّعاءُ الأخيرُ دليلٌ على أنَّ هذه النُّسخةِ قد كُتِبت في حياةِ صاحبِ الرِّسالةِ.

وكتب كذلك بيتين من الشِّعرِ، هما: [الكامل]

أَبْدَى عِلَيْشُ مُحَمَّدُ السِّرَّ الَّذِي أَعْدَى سِوَاهُ من الْفُحُولِ ووَجَّهَهْ

بِرِسَالَـةٍ جَمَـعَ القَضَـايَا كُلَّهَـا فِيهَا وَبَيَّنَ ثَـمَّ كُـلَّ مُوَجَّهَـهْ

ولم يُذكر في آخر الرِّسالة شيءٌ عن ناسِخِها، ولا تاريخ نسخها، وكذا لم يُذكر شيءٌ عن تاريخِ تأليفِها.

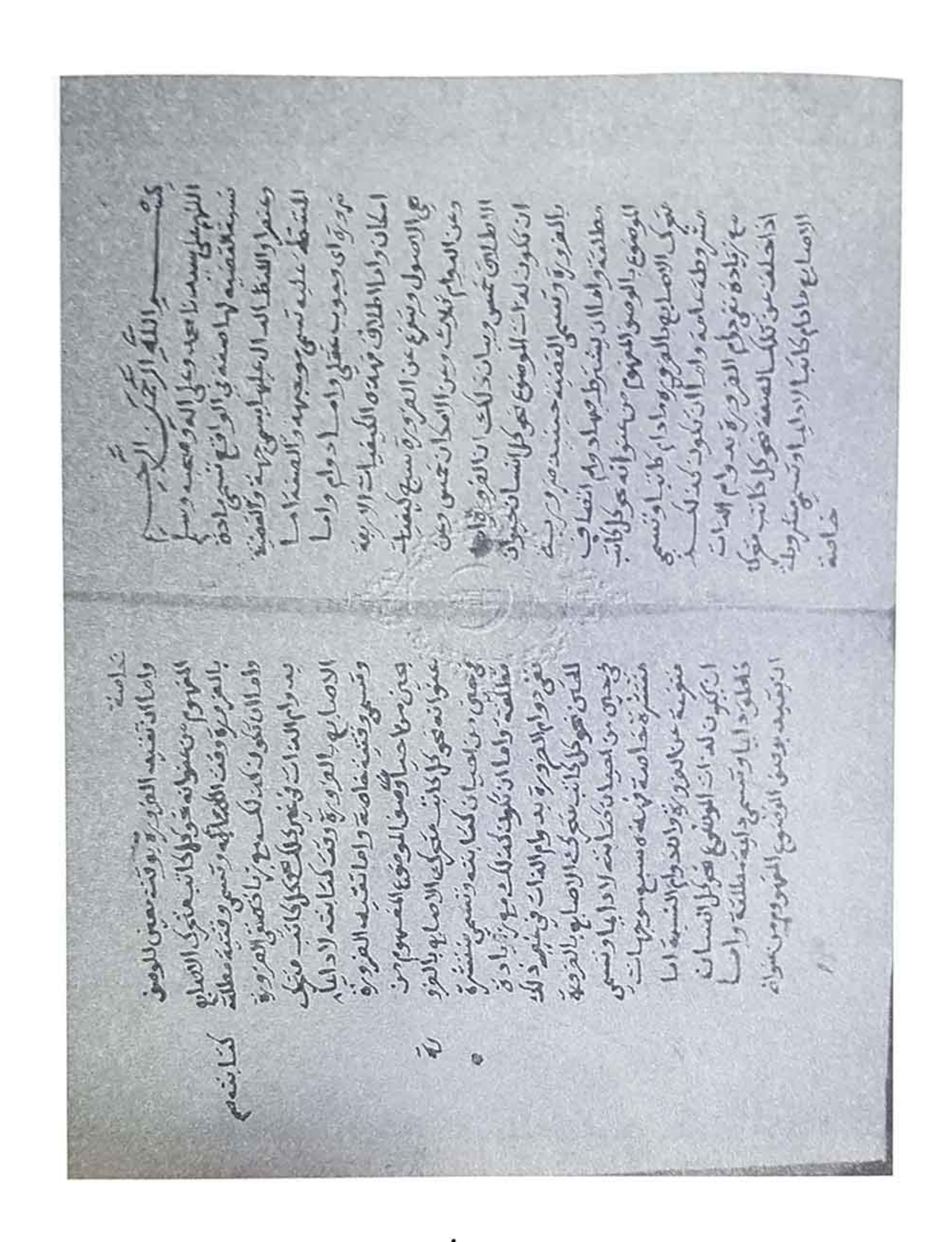
* * *

(١) انظر: «فهرس مخطوطات المكتبة الأزهرية»: ١٣/ ١٨٧.

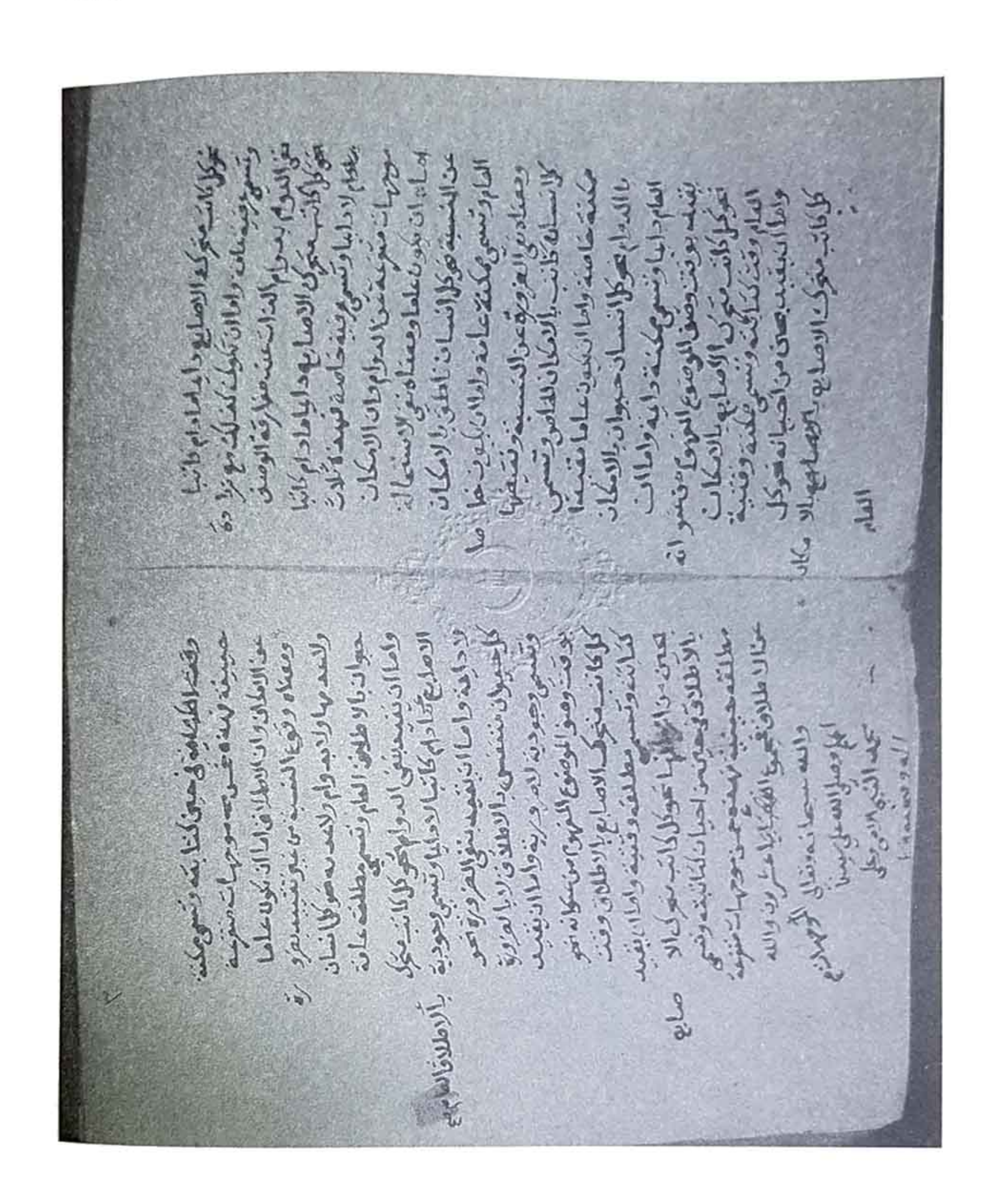
هذه رسالة في بيان
القضايا الموجهات
للعالم العلامه
البحر الفهامه
الشيخ محمد
عليش
حفظه
الله



أبدا عليش محمد الأزهري أغنى سواه من الفحول وجهه
برسالة جمع القضايا كلها فيها وبين قدر كل موجهه



**اللوحة الأولى من النُّسخة المعتمَدَة**



اللوحة الأخيرة من النُّسخة المعتمَدَة

## منهجُنا في قراءةِ النَّصِّ والتَّعليقِ عليهِ

١- نسخُ النَّصِّ مع ضبطِهِ ضبطًا إعرابيًّا، وكذا ضبطُ ما يُشكِلُ منه، وخاصَّةً أنَّ هذه الرِّسالةَ تتعلَّق بمبحثٍ قد تُشكِلُ مصطلحاتُهُ على كثيرٍ من الباحثين في العُلُومِ الإسلاميَّةِ.

٢- تقسيمُ النَّصِ إلى فقراتٍ تبعًا لما يرمِي إليه المؤلِّفُ من معانٍ، مع مراعاةِ إخراجِ الكتابِ في صورة حسنة من حيثُ التَّنسيقُ الطِّباعِيُّ، المُعينُ على القراءةِ الصَّحيحةِ.

٣- التَّعليقُ على النَّصِّ بما يُفيدُ، وما يحتاج إلى مزيدِ شرحٍ وبسطٍ، وقد استعنَّا في ذلك بالكُتُبِ المعتمدة من كُتبِ المتقدِّمين والمتأخِّرين.

٤- توثيقُ النَّصِّ من كتبِ المنطقِ، وقد اعتمدنا في ذلك على كتاب **«الإشاراتِ والتَّنبيهاتِ»** لابن سينا (ت. ٤٢٨هـ) فمن خلالِهِ يطَّلِعُ الباحثُ على كيفية كلام المتقدِّمين في الموجَّهات، ثمَّ تطوُّرِ هذا المبحث على أيدِي مَن بعدَهم، حتَّى استقرَّ على هذه الصُّورةِ الَّتي تركها لنا المتأخِّرون، وكذلك استعنَّا بـ«**حاشية الشَّيخ عِليش على شرحِ شيخِ الإسلامِ على إيساغُوجِي**»، فمنها لخَّصَ المؤلِّفُ هذه الرِّسالةَ.

٥- ترجمنا لصاحبِ الرِّسالةِ ترجمةً موجزةً، اعتمدنا فيها على ترجمةِ نجلِهِ، وكذلك على ما جاء في المصادرِ الأخرى.

نسأل الله أن ينفع به، وصلى الله على سيِّدنا محمَّد وعلى آلِهِ وصحبه وسلم.

* * *

نصُّ الرِّسالة:

[١ / أ] هذه رسالةٌ في بيانِ القضايا الموجّهات

للعالم العلّامة البحر الفهّامة الشّيخ محمّد عِليش

## [مقدمة]

# اللهمَّ صلِّ على سيِّدِنا محمَّد وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلِّمْ.

[١/ ب]

نِسبةُ القضيَّةِ لها صفةٌ في الواقعِ تُسمَّى مادَّةً وعنصرًا[١]، واللَّفظُ الدَّالُّ عليها يُسمَّى جِهةً، والقضيَّةُ المشتملةُ عليه تسمَّى موجَّهةً، والصِّفةُ إمَّا ضرورةٌ؛ أي: وجوبٌ عقليٌّ، وإمَّا دوامٌ، وإمَّا إمكانٌ، وإمَّا إطلاقٌ.

فهذه الكيفيات الأربعة هي الأصولُ، ويتفرَّعُ عن الضَّرورةِ سبعُ كيفيَّاتٍ، وعن الدَّوامِ ثلاثٌ، وعن الإمكانِ خمسٌ، وعن الإطلاقِ خمسٌ.

* * *

(١) انظر: «حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٨٨.

## [ما يتعلَّق بالضَّرورَةِ من الموجَّهات]

وبيانُ ذلك: أنَّ الضَّرورةَ إمَّا أن تكون لِذاتِ الموضوع، نحو: كل إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورةِ، وتُسمَّى القضيَّة حينئذ **ضروريَّةً مُطلَقةً**[1]، وإمَّا أن يشترط فيها دوامُ اتِّصاف الموضوع بالوصفِ المفهوم من عُنوانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّك الأصابعِ بالضَّرورةِ ما دام كاتبًا، وتُسمَّى **مَشروطةً عامَّةً**[2]، وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفي دوام الضَّرورةِ بدوامِ الذَّات إذا خَلَت عن تلك الصِّفة، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتُسمَّى **مَشروطةً** [٢/ أ] **خاصَّةً**[3]، وإمَّا أن تُقيَّد الضَّرورةُ بوقتٍ معيَّنٍ للوصف المفهوم من عُنوانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالضَّرورة وقت كتابته، وتُسمَّى **وقتِيَّةً مُطلَقةً**[4]، وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفي الضَّرورةِ بدوامِ الذَّات في غير ذلك، نحو: كل كاتبٍ متحرِّك الأصابعِ بالضَّرورةِ وقت كتابته لا دائمًا، وتسمى **وقتِيَّةً خاصَّةً**[5]، وإمَّا أن تُقيَّد الضَّرورةَ بحينٍ من أحيانِ وصف الموضوعِ المفهومِ من عُنوانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضَّرورة في حينٍ من أحيانِ كتابته، وتُسمَّى **مُنتَشِرَةً مُطلَقةً**[6]،

---

(١) انظر: م. ن: ٩١، وعند ابن سينا في «الإشارات»: ١/ ٢٦٤، ٢٦٥ أنَّ الضَّروريَّةَ قد تكون مُطلقةً كقولنا «الله تعالى موجود»، وقد تكون معلقة بشرط دوام وجود الذات مثل قولنا «الإنسان بالضرورة جسم ناطق».

(٢) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٦٤، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

(٣) انظر: «حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

(٤) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٧٠، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

(٥) انظر: «حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

(٦) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٧٠، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادةِ نفي دوامِ الضَّرورةِ بدوامِ الذَّات في غير ذلك الحين، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالضَّرورة في حين من أحيان كتابته لا دائمًا، وتُسمَّى مُنتَشِرَةً خَاصَّةً[1]. فهذه سبعُ موجَّهاتٍ متفرِّعة عن الضَّرورة.

* * *

(١) انظر: «حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩١.

## [ما يتعلَّق بالدَّوامِ من الموجَّهات]

وأن دوامَ النِّسبة إما أن يكون لذاتِ الموضوعِ، نحو: كل إنسانٍ ناطقٌ دائمًا، وتُسمَّى **دائِمةً مُطلَقةً**(١)، وإمَّا أن يُقيَّد بوصفِ الموضوعِ المفهومِ من عُنوانه، [٢/ ب] نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ دائمًا ما دام كاتبًا، وتسمَّى **عُرفِيَّةً عَامَّةً**(٢)، وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادةِ نفيِ الدَّوامِ بدوامِ الذَّات عند مفارقةِ الوصفِ، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمى **عُرفِيَّةً خَاصَّةً**(٣)، فهذه ثلاث موجَّهات متفرِّعة عن الدَّوام.

* * *

(١) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٦٩، ٢٨٣، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩٢.

(٢) انظر: «حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩٢.

(٣) م. ن: ٩٢.

## [ما يتعلَّق بالإمكانِ من الموجَّهات]

وأنَّ الإمكان إمَّا أن يكون عامًّا، ومعناه: نفيُ الاستحالةِ عن النِّسبةِ، نحو: كل إنسانٍ ناطقٌ بالإمكانِ العام، وتُسمَّى **مُمكِنَةً عامَّةً**(١)، وإمَّا أن يكون خاصًّا، ومعناه: نفيُ الضَّرورةِ عن النِّسبةِ ونقيضِها، [نحو](٢): كل إنسانٍ كاتبٌ بالإمكانِ الخاصِّ، وتُسمَّى **مُمكِنَةً خاصَّةً**(٣)، وإمَّا أن يكون عامًّا مُقيَّدًا بالدَّوام، نحو: كل إنسانٍ حيوانٌ بالإمكانِ العامِّ دائمًا، وتُسمَّى **مُمكِنَةً دَائِمةً**، وإمَّا أن يُقيَّد بوقت وصف الموضوع المفهوم من عُنوانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالإمكانِ العامِّ وقت كتابته، وتُسمَّى **مُمكِنَةً وقتِيَّةً**، وإمَّا أن يُقيَّد بحين من أحيانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالإمكانِ العامِّ [٣/ أ] في حين كتابتِهِ، وتُسمَّى **مُمكِنَةً حِينِيَّةً**. فهذه خمس موجهات متفرعة عن الإمكان.

* * *

---

(١) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٧٢، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩٢.

(٢) ساقطة من الأصل، والسياق يقتضيها.

(٣) انظر: «الإشارات»: ١/ ٢٧٢، و«حاشية عليش على شرح شيخ الإسلام على إيساغوجي»: ٩٢.

## [ما يتعلَّق بالإطلاقِ من الموجَّهات]

وأنَّ الإطلاق إمَّا أن يكون عامًّا، ومعناه: وقوعُ النِّسبةِ من غير تقييدٍ بضرورةٍ ولا عدمِها بدوامٍ ولا عدمِهِ، نحو: كل إنسانٍ حيوانٌ بالإطلاقِ العامِّ، وتُسمَّى **مُطلَقةً عامَّةً**[1]، وإمَّا أن يُقيَّد بنفي الدَّوامِ، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالإطلاقِ العامِّ ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتُسمَّى **وجوديَّةً لادائِمَةً**[2]، وإمَّا أن يُقيَّد بنفيِ الضَّرورةِ، نحو: كل حيوانٍ متنفِّسٌ بالإطلاقِ لا بالضَّرورةِ، وتُسمَّى **وجوديَّةً لاضروريَّةً**[3]، وإمَّا أن يُقيَّد بوقتِ وصفِ الموضوعِ المفهومِ من عُنوانه، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالإطلاقِ وقت كتابتِهِ، وتُسمَّى **مُطلَقةً وقتيَّةً**، وإمَّا أن يُقيَّد بحينٍ من أزمانها، نحو: كل كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالإطلاق في حينٍ من أحيانِ كتابتِهِ، وتُسمَّى **مُطلَقةً حِينيَّةً**. فهذه خمسُ موجَّهاتٍ متفرِّعة عن الإطلاقِ، فمجموعُ الموجَّهاتِ عشرون.

واللهُ ﷻ أعلمُ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد النَّبيِّ الأُمِّيِّ وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم.

* * *

---

(١) م. ن: ٩٢.

(٢) م. ن: ٩٣.

(٣) م. ن.

## ثبت المصادر والمراجع


١- «**الإشارات والتَّنبيهات**» لأبي علي الحسينِ بنِ عبدِ اللهِ بن سِينا، الملقَّب بالشيخ الرَّئيس (ت. ٤٢٨ هـ) ومعه شرح نَصير الدِّين الطُّوسي (ت. ٦٧٢ هـ) تحقيق: سليمان دنيا (ت. ١٤٠٧ هـ) دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٨٣ م.

٢- «**تحرير القواعد المنطقِيَّة في شرح الرِّسالة الشَّمسِيَّة**» لقُطبِ الدِّينِ الرَّازِيِّ، المعروف بالقُطبِ التَّحتانيِّ (ت. ٧٦٦هـ) تصحيح لجنة من علماء الأزهر، برئاسة: أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابِي الحلبِي، بالقاهرة: ١٣٥٣ هـ، وقد صوَّرتها المكتبةُ الأزهريَّةُ للتُّراثِ، بالقاهرة، ونشَرَتها سنة: ١٤٣٤ هـ.

٣- «**حاشية على شرحِ شيخِ الإسلام زكريَّا الأنصاري على إيساغوجي**» للشَّيخ محمَّد بن أحمد بن محمَّد عِليش (ت. ١٢٩٩ هـ) مطبعة النِّيل، بالقاهرة: ١٣٣٠ هـ، على نفقة الشَّيخ محمَّد عبد الفتاح عِليش (سبط الشيخ المُحشِّي).

٤- «**الخُطَط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**» لعلي باشا مبارك (ت. ١٣١١هـ/ ١٨٩٣) مطبعة بولاق، مصر: ١٣٠٥ هـ.

٥- «**شرح السَّنوسي على مختصره في المنطق**» للعلَّامة محمد بن يوسف السَّنوسي (ت. ٨٩٥هـ) طبع بمطبعة التَّقدُّم العلمية، بالقاهرة: ١٣٢٢هـ، على هامش: «**حاشية الباجوري على مختصر السَّنوسي في المنطق**».

٦- «**شرح الشَّمسيَّة**» = انظر: «**تحرير القواعد المنطقِيَّة في شرح الرِّسالة الشَّمسِيَّة**».

٧- «**فهرس مخطوطات مكتبة الأزهر الشَّريف**» من منشورات مشيخة الأزهر الشريف، بالتَّعاون مع سقيفة الصَّفا العلميَّة، بماليزيا، الطبعة الأولى: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

٨- «**لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار**» لقطب الدِّين الرَّازِيِّ، المعروف بالقُطبِ التَّحتانيِّ (ت. ٧٦٦هـ) دار الطِّباعة العامرة، بالأستانة: ١٢٧٧هـ.

٩- «**متن الشمسيَّة**» لنَجم الدِّين القَزوِيني الكاتبي (ت. ٦٧٥هـ) اعتناء: مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

١٠- «**متن تهذيبِ المنطقِ والكلام**» لسعد الدِّين مسعود بن عمر التَّفتازانِي (ت. ٧٩٢هـ) اعتناء: عبد القادر معروف الكُردِي، مطبعة السَّعادة، بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م.

١١- «**منح الجليل شرح مختصر خليل**» للشَّيخ محمَّد بن أحمد بن محمَّد عِليش (ت. ١٢٩٩هـ) المطبعة العامرة الكبرى، ببُولاق، بالقاهرة: ١٢٩٤هـ.

١٢- «**نظرية الموجَّهات المنطقِيَّة**» لإسماعيل عبد العزيز، مطبعة زهران، بالقاهرة: ١٩٩٢م.

١٣- «**نفحة البَشام في رحلة الشَّام**» لمحمد عبد الجواد القاياتي (ت. ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) مطبعة جريدة الإسلام، بالقاهرة: ١٣١٩هـ.

١٤- «**هدية العارفين، أسماء المؤلِّفين وآثار المصنفين**» لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت. ١٣٣٩هـ -١٩٢٠م) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، باستانبول: ١٩٥١م، وأعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي، ببيروت.